الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.18

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٨**

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس: السيد فان أوستيروم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستنتهي اللجنة أولا بعد ظهر اليوم من النظر في مجموعة الأسلحة التقليدية، ثم تنتقل إلى مجموعة آلية نزع السلاح. وأود تذكير جميع المتكلمين بمراعاة الحد الزمني ومدته خمس دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية وسبع دقائق عند التكلم باسم مجموعة من الدول. ونستمع الآن إلى بقية المتكلمين في قائمة مجموعة الأسلحة التقليدية.

السيد كولاني (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى.

يعرب الصومال عن تأييده التام للبيانات التي أدلى بها في وقت سابق من هذه المناقشة ممثلو إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.17)، ومصر بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/70/PV.16). وأود أيضا أن أسلط الضوء على بعض المسائل التي تشكل أولويات بالنسبة للصومال.

يؤيد الصومال الرأي القائل بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. ومن الواضح أن هذه الأسلحة لا تزال هي التي تقتل وتشوه أعدادا مذهلة من المدنيين في جميع أنحاء العالم. ولا تزال ذات آثار كارثية على السلام والأمن، وكذلك على آفاق التنمية، حيث تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتخنق فرص تحسين نوعية الحياة، ولا سيما لمن هم في أمس الحاجة إلى ذلك. وللأسف، فإن البلدان النامية هي التي تتحمل وطأة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتمثل الأهداف الرئيسية لعدد كبير من الاتفاقات الدولية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1533624 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

لنقل الأسلحة. ويشكل الكثير من هذه البلدان زبائن مفضلين لمبيعات الأسلحة، وذلك دون التفكير كثيرا أو عدم التفكير بالمرة في الآثار المحتملة لها على الأمن والاستقرار الإقليميين. والنتيجة هي سلسلة من سباقات التسلح الإقليمية التي تنشب أساسا في أجزاء مضطربة من العالم وتسبب للسكان المدنيين حالة من الالتباس والفوضى والاضطراب.

والصومال يؤكد أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسهم في جعل العنف المسلح أسوأ وأنه لا تزال له عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية ضارة. ونعتقد أنه يجب إيلاء اهتمام شامل ومتكامل للوقاية على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. ويشكل هذا الاتجار، باعتباره من العوامل التي لا تزال تغذي الإرهاب والجريمة المنظمة، شاغلا رئيسيا مستمرا للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الصومال من بين الدول التي لا تزال تكافح آفة الإرهاب المتنامية.

ويثمن الصومال الجهود المكثفة التي بذلت في السنوات الأخيرة من أجل التصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بدءا من عام ٢٠٠٠ عندما صدر إعلان باماكو بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة ومرورا بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكوله المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٢ والإعلان الرسمي المتعلق بالسياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن، الصادر في سرت في عام ٢٠٠٤. وتشمل الجهود الأخرى ذات الصلة بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة ومراقبتها والحد منها، والعمل المنجز في إطار تجمع الساحل والصحراء وغيرهما من المبادرات دون الإقليمية ذات الصلة الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا.

وقد أصبح الصومال الدولة الطرف السابعة والتسعين في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية عندما أودع صك التصديق عليها لدى الأمين العام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وكان السببان الرئيسيان وراء قرارنا بالانضمام إلى الاتفاقية هما: أولا، أن الذخائر العنقودية ذات آثار واسعة النطاق ولا تميز بين المدنيين والمقاتلين، وثانيا، أن استعمالها يخلف كميات كبيرة من الذخائر غير المنفجرة الخطرة. وهذه المخلفات تقتل وتصيب المدنيين وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتسبب في عواقب أخرى وخيمة تستمر لسنوات، بل ولعقود.

ويؤكد الصومال مجددا اعتقاده بأن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليه يشكلان صكين هامين بشكل خاص. ونواصل إبراز أهمية تنفيذهما بفعالية والتأكيد على مدى أهمية التعاون والمساعدة الدوليين من أجل هذا التنفيذ.

لا يزال منع المعاناة البشرية أمرا محوريا لمسألة التعامل مع الأسلحة التقليدية ككل. وكان قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أول قرار يعالج الأثر الفريد وغير المتناسب للنزاع المسلح على المرأة. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من تحسن الوعي والاستجابات على الصعيد الدولي للآثار المترتبة على الأسلحة والعنف المسلح والنزاع المسلح بالنسبة لنوع الجنس، ندرك أنه يجب عمل المزيد. وتبرر الآثار المترتبة على أشكال معينة من الأسلحة بالنسبة لنوع الجنس زيادة اليقظة والتركيز في البحوث وفي النقاش السياسي. ومن ثم، ينبغي إدماج منظور جنساني في جميع جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتشجيع مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في جميع مراحل ومستويات صنع القرار.

وفي الختام، ولئن كان تنظيم الأسلحة التقليدية والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمرا هاما، فإنه لا يمكن إيجاد حلول دائمة إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعدم الاستقرار. وقد زاد الإنفاق العالمي على الأسلحة التقليدية بشكل هائل، ولكن الميزانية الكاملة للأمم المتحدة، تلك المنظمة المنشأة لحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، لا تعادل سوى أقل من ٣ في المائة من النفقات العسكرية العالمية. ومن شأن تصحيح هذا الخلل أن يقطع شوطا طويلا نحو الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيدة تشان (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): في أعقاب عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس، تحث كوستاريكا المزيد من الدول على التوقيع والتصديق على المعاهدة وتدعو الدول التي صدقت عليها بالفعل إلى العمل من أجل تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا. إن مرحلة التنفيذ ستكون حاسمة في ضمان تحقيق معاهدة تجارة الأسلحة للأهداف التي كانت مصدر الإلهام لواضعيها. وسيتطلب ذلك بذل جهود كبيرة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وتعرب كوستاريكا عن امتنانها للتعاون الذي تتلقاه من المشروع الذي ينفذ المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات بموجبه أنشطة الاتحاد الأوروبي في مجال دعم تنفيذ المعاهدة. ونود أيضا أن نسلط الضوء على العمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل دعم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التنفيذ الفعال للمعاهدة.

وإذ نتطلع إلى المؤتمر المقبل للدول الأطراف، ينبغي أيضا أن نسعى جاهدين إلى استكمال نماذج الإبلاغ. وستواصل كوستاريكا الإصرار على أن تكون علنية من أجل تعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ونحن من بين النواب الأربعة لرئيس المؤتمر المقبل وقد أظهرنا بوضوح التزامنا بالمعاهدة باعتبارها نموذجا للتنفيذ الفعال والممارسات الجيدة في أمريكا الوسطى.

ومن الضروري أيضا أن نعزز أوجه التآزر بين المعاهدة والصكوك التكميلية مثل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونأمل أن يتسنى إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع وغيره من المواضيع الهامة خلال الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف في برنامج العمل مرة كل سنتين، والمقرر عقده في العام المقبل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نكثف جهودنا في إطار برنامج العمل واعتماد صكوك ملزمة قانونا بهدف مكافحة تسويق الأسلحة وإضفاء الطابع التجاري عليها والسمسرة غير المشروعة فيها. ويجب أن نعمل من أجل وضع معايير قوية وإلزامية لإدارة المخزونات ولمعالجة الإفراط في إنتاج الأسلحة. كما تود كوستاريكا أن تشدد على أهمية قراري مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) و ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، اللذين كنا من بين مقدمي مشروعيهما.

وتؤكد كوستاريكا مجددا إدانتها لاستخدام الذخائر العنقودية مؤخرا، بصرف النظر عمن قد يكون مسؤولا عن ذلك، ضد السكان المدنيين في سورية واليمن أوكرانيا وجنوب السودان، وإيمانها بالأهمية الحاسمة لكفالة انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية وتنفيذ خطة عمل دوبروفنيك. وفي هذا الصدد، يشرف كوستاريكا أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار A/C.1/70/L.49، الذي عرضته كرواتيا بشأن هذا الموضوع، وتدعو المزيد من الدول إلى الانضمام إلينا. ونحن نؤيد المبادرة التي أطلقتها النمسا في الشهر الماضي لمعالجة استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في

المناطق المأهولة بالسكان ونود أن نسلط الضوء عليها، وهو أمر ينبغي اعتباره مسألة إنسانية يجب معالجتها على وجه السرعة.

وكما قلنا خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/70/PV.4)، فإن كوستاريكا يساورها القلق إزاء استخدام الطائرات المسلحة بلا طيار في تنفيذ عمليات قتل انتقائي خارج مناطق النزاعات المسلحة. فهذه العمليات تتم سرا وأدت إلى مقتل الآلاف وجرح كثيرين آخرين، بما في ذلك مدنيون. إننا ندخل عصرا جديدا يبدو أن القاعدة فيه هي نشر منظومات أسلحة يتم التحكم فيها عن بعد.

وتستكشف أحدث دراسة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن المركبات الجوية المسلحة بلا طيار مدى الحاجة إلى زيادة الشفافية والإشراف والمساءلة في ما يتعلق باستخدام هذه المركبات خارج مناطق النزاعات القائمة. وينبغي أن تكون بمثابة أساس لإجراء مناقشة أوسع نطاقا بشأن هذا الموضوع.

وينبغي عدم اعتبار استخدام الطائرات المسلحة المسيرة دون طيار حلا سهلا للنزاعات المعقدة. وعندما تُستخدم هذه الطائرات، ينبغي أن يتم ذلك وفقا لمبدأي التناسب في استخدام القوة والالتزام بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وغيرهما من الصكوك القانونية ذات الصلة. وينبغي تحديد إطار المناقشة بشأن هذا الموضوع من منظور الأثر الإنساني للطائرات المسلحة المسيرة دون طيار، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان وتلك ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني والأمن البشري، فضلا عن المعايير الأدبية والأخلاقية.

وفي عام ٢٠١٣، بدأنا ندرك الشواغل الأخلاقية والقانونية والتقنية المحيطة بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وبعد ذلك بعامين، ولئن كان قد تمت الإجابة على العديد من الأسئلة حول هذا الموضوع، فإننا لم نجد أجوبة للكثير منها بعد. وتتفق كوستاريكا مع الوفود الأخرى على الحاجة إلى تحديد ما يعنيه مفهوم السيطرة البشرية الكبيرة. ونحن نؤيد أيضا إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لتقديم توصيات بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها، والتي قد تؤخذ بعين الاعتبار في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده العام القادم.

وأخيرا، تود كوستاريكا أن تشدد على دور المجتمع المدني في التعامل مع مسألة الأسلحة التقليدية. ونحن نقدر إسهاماته في تحديد المشاكل والبحث عن حلول ولفت انتباه الدول بغية التصدي للتحديات، القديمة والجديدة على السواء، التي يواجهها المجتمع الدولي.

السيدة روبناريني (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، تؤيد ترينيداد وتوباغو البيان الذي أدلى به ممثل غيانا في وقت سابق (انظر A/C.1/70/PV.16) باسم الجماعة الكاريبية.

إن بلدي لا يصنع الأسلحة التقليدية ولا يصدرها، كما أنه لا يستورد هذه الأسلحة على نطاق واسع، ولكننا لم ننج من الآثار المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المرتبطة بها. وما زلنا متأثرين سلبا بالأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والجرائم الإلكترونية، وما هذا سوى القليل من مشاكل أخرى كثيرة. ومع ذلك، فإننا نشعر بالتفاؤل إزاء الزخم الإيجابي الذي شهدناه خلال السنة الماضية على صعيد تنظيم الأسلحة التقليدية ورصدها. وفي الوقت نفسه، فإننا ندعو إلى مواصلة الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار.

إن ترينيداد وتوباغو ليست مجتمعا يعاني من الحرب الأهلية، ولكن في كثير من الحالات تسهم إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلدنا إسهاما كبيرا في العنف وعدم الاستقرار، مما قد يعرض أمن المواطنين للخطر.

ووفد بلدي مقتنع بأن أي إجراء يهدف إلى وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن يُنَفَذ أساسا من خلال المبادرات المتعددة الأطراف. وفي ذلك الصدد، نرحب بانعقاد المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس. ونعتقد أن الأحكام الأساسية لمعاهدة تجارة الأسلحة تتسق مع مصالحنا الأمنية الوطنية، والتي تتعلق بمنع تسريب الأسلحة التقليدية غير المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة. وما برحت ترينيداد وتوباغو تشارك بنشاط في عملية تنفيذ المعاهدة وستستمر في ذلك.

وندعو جميع الدول الأطراف، ولا سيما المصدرين والمصنعين، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، إلى توخي الاتساق في الوفاء بحسن نية بالتزاماتها الملزمة قانونا بموجب المعاهدة. ويسر وفد بلدي أن يرى أنه بعد مرور شهرين بالكاد على المؤتمر، صدقت ثمانية بلدان أخرى على المعاهدة، ليصل بذلك مجموع الدول الأطراف الحالية إلى ٧٧، ونشارك الآخرين في تشجيع إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

إن النجاح الذي حققه اجتماع الخبراء الحكوميين الثاني المفتوح باب العضوية في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والمعقود في حزيران/يونيه، قد أكد من جديد التزام المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلدي إلى المشاركة النشطة، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، في الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل. ونأمل في أن يوفر منبرا لتحقيق نتائج واضحة وملموسة يمكن أن يحققها المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل، المقرر عقده في عام ٢٠١٨. وبالنسبة لنا، فإن إحدى النتائج الرئيسية للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تُعقد مرة كل سنتين يجب أن تكون إنشاء آلية لتعزيز المساعدة والتعاون الدوليين وتقاسم أفضل الممارسات.

إن ترينيداد وتوباغو، إذ تفي بالتزامها بالشفافية في حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ستواصل تقديم تقاريرها السنوية ذات الصلة في الوقت المناسب وبصورة دقيقة إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وتستمر الجهود المحلية من أجل تنفيذ الآلية المصاحبة لبرنامج العمل، ألا وهي، الصك الدولي للتعقب، وقد حددنا تدابير لتنفيذ هذا الصك، بما في ذلك إنشاء وكالة تنسيق وطنية تُعنى بالأسلحة الصغيرة وتحديد الفائض من مخزونات الأسلحة وتدميره ومراقبة الأسلحة النارية المسجلة قانونيا ورصدها. كما أننا ندرك الدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة وأهمية إشراك المجتمع المدني في المساعدة على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا يزال وفد بلدي يتلقى بسرور الدعم المقدم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يدعم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ويساعدها في تدابير بناء القدرات وبرامج المساعدة التقنية، ونحن نتطلع إلى مواصلة التعاون معه.

وفي الختام، لا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بالعمل بوصفها عضوا في الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، فضلا عن الفئات الأخرى من الأسلحة التقليدية، وسوء استخدامها والأضرار غير المقبولة التي تسببها.

السيدة أورويلا أرينياليس (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.17).

إن عام ٢٠١٥ سنة حافلة بالنسبة للأمم المتحدة لأنها تصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة ولأنها شهدت اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والتي تؤثر على عمل جميع كيانات المنظمة، بما فيها اللجنة الأولى. ويقر الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بأنه يجب أن تكون لدينا مجتمعات عادلة ومسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأن العنف المسلح والاتجار غير المشروع بالأسلحة يخلقان عقبات أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعمال حقوق الإنسان والصحة والاستقرار.

تقع مئات الآلاف من الوفيات سنويا بسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها والاتجار غير المشروع بها. وفي بلدي، كما في الكثير من البلدان، فإن إنهاء النزاع لا يعني إنهاء العنف الذي يمكن أن يستمر في بعض الأحيان لعقود. إنه آفة تتجاوز الحدود وتتطلب استجابة جماعية وإطارا قويا متعدد الأطراف بما يكفي للتعامل معها. وهذا هو السبب في أن جانبا أساسيا من المسألة، بالنسبة لوفد بلدي، يتمثل في التنفيذ الفعال لكل من برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وعلى الرغم من أن هذين الصكين يختلفان في طابعهما – كون الأول عالميا ولكن طوعيا وأن الثاني هو أول صك ملزم قانونا لتنظيم تجارة الأسلحة ومنع الاتجار غير المشروع – فإنهما يتشاطران نفس الهدف وينبغي أن يكمل ويعزز أحدهما الآخر. وفي حين أن برنامج العمل ليس ملزما، فإنه يمثل أداة هامة لحشد التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. لكن لا بد من تعزيزه. ومن المهم ألا نكتفي بمجرد تكرار نفس الالتزامات والمبادئ في الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين للدول والمقرر عقده في عام ٢٠١٦، كما كان الحال في الاجتماعات السابقة، ولكن يتعين أن نحرز تقدما حقيقيا صوب كفالة إجراء تقييم إيجابي للصك في مؤتمره الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٨.

إن برنامج العمل والمعاهدة مترابطان، ومن المهم بشكل حيوي أن نعزز أوجه التآزر والتكامل بين الصكين. وحتى الآن، لم نستطع القيام بذلك في إطار اجتماعات برنامج العمل ومؤتمراته، وفي رأينا أن ذلك لا يؤثر تأثيرا سلبيا على أهميتهما وفعاليتهما فحسب، بل يعني أننا نهمل أيضا جانبا أساسيا من جوانب المشكلة وبالتالي، فإننا لا نعالج مسألة الاتجار غير المشروع إلا جزئيا. وستشارك غواتيمالا بنشاط في كلا الاجتماعين، ونحث على إدراج هذا الموضوع إلى جانب موضوع الذخائر والأجزاء والمكونات، الذي نعتبره أساسيا.

كما أن الآليات الإقليمية ضرورية، وفي هذا الصدد، نقدر عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء العواقب الإنسانية المدمرة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي هذا الصدد، نود أن نشير هنا إلى أهمية احترام القانون الدولي الإنساني ومسؤولية الدول عن حماية سكانها المدنيين.

وأخيرا، تؤكد غواتيمالا من جديد التزامها باتفاقية الذخائر العنقودية. إن للذخائر العنقودية عواقبَ إنسانية مدمرة، وهي تلحق أضرارا غير مقبولة بالمدنيين، الذين هم الضحايا الرئيسيون لاطلاق النار والعنف العشوائي في المناطق المأهولة بالسكان، ولا سيما في المدن، حيث لا تميز الأطراف المتحاربة بين المقاتلين والمدنيين. والضرر والدمار الناجمان عن هذه الأسلحة لا يتناسبان على الاطلاق مع المكاسب العسكرية التي تحققها. بالإضافة إلى ذلك، هناك الآلاف من الأشخاص الذين يُقتلون ويُجرحون كل سنة نتيجة المخلفات من هذه الذخائر، التي يمكنها أن تظل غير

منفجرة لعقود. وتدين غواتيمالا بقوة استخدامها من قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف، باعتبار ذلك انتهاكا للمبادئ المكرسة في القانون الدولي الإنساني. ومن الحيوي أن نساهم في تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية والانضمام العالمي إليها، وفي هذا الصدد، سرّنا أن نلاحظ النجاح الذي حققه مؤخرا المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية واعتماده إعلان دوبروفنيك السياسي وخطة العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا كي يقوم بعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.54.

السيد إموهي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا ثقته بخبرتكم وقدرتكم على إدارة دفة سفينتنا نحو وجهة هادفة.

لقد مات أناس على مر السنين دون داع نتيجة الأسلحة والذخائر المنتجة في المقام الأول لتلبية الاحتياجات الأمنية والدفاعية للدول القومية والاستخدامات المشروعة. وبالفعل، فإن مناقشاتنا في هذه المجموعة اثبتت حتى الآن جسامة التحديات المستمرة التي نواجهها على الصعيد العالمي في شكل انتشار الأسلحة التقليدية المكتسبة بصورة غير مشروعة. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على سبيل المثال، مسؤولة عن أكثر من نصف مليون حالة وفاة كل عام. وتكثر الأدلة على أن العنف الناجم عن الأسلحة المستخدمة في الصراع يودي بحياة ما معدله حوالى ٠٠٠ ٦٠٠ شخص سنوياً. ومن أفريقيا إلى الشرق الأوسط، تركت المجزرة غير المسبوقة التي أطلقها الإرهابيون وغيرهم من الميليشيات المسلحة مدناً وتجمعاتٍ سكنية مدمرة أو مهجورة، إلى جانب فقدان الأرواح الغالية والممتلكات وسبل كسب العيش.

ورحب وفد بلدي في هذا السياق ترحيبا حارا بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ويمثل ذلك الحدث التاريخي، إلى جانب اختتام المؤتمر الأول للدول الأطراف فيه بنجاح في كانكون خلال آب/أغسطس، معلما في عزمنا الجماعي على التقليل إلى أدنى حد من إحدى العقبات التي تعترض إنهاء الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية. ولقد وقّعت نيجيريا وصدّقت على المعاهدة في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، وكانت أول بلد في أفريقيا والثالث على مستوى العالم يقوم بذلك، على أمل أنه إذا تم تنفيذها بقوة وفعالية وبصورة غير انتقائية، فستشكل أداة ناجعة وخطوة أولى صوب تنظيم نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي. وبدأت نيجيريا بالفعل عملية كفالة تنفيذ أحكام معاهدة تجارة الاسلحة من خلال استعراضها للقوانين الوطنية ذات الصلة، وذلك للتأكد من أنها تتواءم مع المعاهدة ومع غيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، من أجل مراقبة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك من أجل تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية بشكل عام.

وحتى اليوم، هناك ٧٧ دولة طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة و ١٣٠ دولة موقّعة عليها. وفي ضوء التحول الذي يمثله دخولها حيز النفاذ، وبغية إبراز جهود جميع الذين عملوا بجد من أجل تحقيق النجاح للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، يود وفدا المكسيك ونيجيريا أن يعرضا، بالنيابة عن أكثر من ٦٠ من المقدمين الآخرين، مشروع القرار A/C.1/70/L.54، المعنون ”معاهدة تجارة الأسلحة“. ولئن كان مشروع القرار لا يزال يتلقى المزيد من التأييد وانضمام المقدمين إليه، فقد جرى تعميمه فعلا على الوفود بعد إجراء المشاورات الواجبة. ونظرا لضرورة منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه، ومنع تسريب تلك الأسلحة إلى السوق غير المشروعة، أو بغرض استخدامها في آخر المطاف بصورة غير مأذون بها ومن قبل أشخاص غير مأذون لهم باستخدامها، بما في ذلك استخدامها لارتكاب أعمال إرهابية، فإننا نناشد جميع الوفود تأييد مشروع القرار.

ويود وفد بلدي أن يهنئ المكسيك على عملها الممتاز، ودورها في الأمانة المؤقتة، واستضافتها للمؤتمر الأول للدول

الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وأن يغتنم هذه الفرصة في الوقت ذاته للأعراب عن تقديرنا العميق للدول الأطراف على انتخاب نيجيريا لرئاسة المؤتمر الثاني للدول الأطراف، المزمع عقده في عام ٢٠١٦. كما أن نيجيريا تهنئ سويسرا، البلد المضيف للأمانة الدائمة للمعاهدة، وجنوب أفريقيا، رئيسها المؤقت. ونتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى لترجمة هذه الرؤية إلى واقع، من أجل مستقبلنا ومستقبل أطفالنا.

السيد سيريتسي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي، على الطريقة التي تديرون بها مداولات اللجنة، وأن يؤكد على دعمنا لكم وتعاوننا معكم.

نحن نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/70/PV.17).

لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق العميق إزاء صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بلا ضوابط في جميع أنحاء العالم. وكما هو الحال في كل بلد، فإن مرتكبي الأنشطة الإجرامية في بوتسوانا يستخدمون هذه الأسلحة في ارتكاب الجرائم الشنيعة، مخلفين عواقب دائمة على الأبرياء، ولا سيما النساء والفتيات. لهذا السبب، نرحب بالمداولات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، على أمل أن تؤدي إلى توصيات ملموسة تيسر التصدي على نحو أفضل للتحديات التي يشكلها التداول غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لأحكام برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١، وبطبيعة الحال، لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتعتقد بوتسوانا أن تدمير الفائض من الأسلحة والذخائر المستولى عليها أو التي جُمعت أو صودرت قد يكون نقطة البداية للحد من مخزونات الأسلحة المتاحة للتداول غير المشروع، لأن ذلك سيحد بشكل كبير من عبء إدارة المخزونات التي لا لزوم لها. ومن هذا المنطلق، لاحظنا مع الارتياح النجاح الذي حققه في حزيران/يونيه الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين في إطار برنامج العمل، حيث شارك فيه وفد بلدي على النحو الواجب. ونظر الاجتماع في عدد من المسائل، بما في ذلك كون التطورات الجديدة في مجال صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكنولوجيتها وتصميمها، مثل استخدام المكونات المصنوعة من البوليمرات ومنظومات الأسلحة ذات المكونات القياسية المتعددة التراكيب، لها آثار كبيرة على الوسم وحفظ السجلات والتعقب، مما يشكل تحديات أمام تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

لذا، فإنَّ دعم تنفيذ الالتزامات المترتبة عن برنامج العمل يبقى بالغ الأهمية للحفاظ على سلامة هذه العملية. وعلاوة على ذلك، نأمل أن يسهم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، مثل القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، أيضاً في معالجة هذه المشكلة. وغنيٌّ عن القول أنّ التنفيذ الناجح يقتضي من المجتمع الدولي أن يعمل معاً على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، بغية تحقيق الأهداف المنشودة. وعلى ضوء ذلك، يرحب وفد بلدي أيضاً ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بوصفها صكّاً يهدف إلى كبح وضبط تجارة الأسلحة التقليدية وتداولها، بما يشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويُقِرُّ وفد بلدي بضرورة حيازة الدول أسلحة تقليدية من أجل الحماية المشروعة لأراضيها ومصالحها وصون السلام والاستقرار العالميين. لكننا نشعر بالقلق إزاء كون تلك الأسلحة فتاكة، لأنها تسبِّب الألم والمعاناة مع عواقب بعيدة المدى. والتطورات الأخيرة، مثل استخدام المركبات الجوية المسلحة بلا طيار والأسلحة الذاتية التشغيل، تزيد من تعقيد هذه المشكلة. ومن المشكوك فيه حقاً تلبية استخدام هذه الأسلحة لمعايير

القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لكننا نرحب بالمناقشات المتعلقة بهذه التحديات الناشئة.

أخيراً، أودُّ أن أختم كلمتي بأن أؤكد لكم، سيدي، مشاركة بوتسوانا الإيجابية، بينما نواصل تقييم وضع التنفيذ وتحديد التحديات والحلول الجديدة لسد الثغرات القائمة في مجال تحديد الأسلحة، وضمان السلم والأمن الدوليين ككل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة بلجيكا لتقديم مشروع القرار A/C.1/70/L.50.

السيدة فرانكينت (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أودُّ أن أعرب، بصفتي الوطنية، عن تأييد بلجيكا التام للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (A/C.1/70/PV.16).

وأودُّ أيضاً أن أتكلم بإيجاز بصفتي رئيسة الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

(تكلمت بالإنكليزية)

إنه لمن دواعي اعتزاز بلجيكا، بصفتها رئيسة الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، أن تعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.50، المُعْنَوَن ”تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام“، بالاشتراك مع شيلي، الرئيسة المقبلة لجمعية الدول الأطراف، وموزامبيق، الرئيسة السابقة للجمعية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكرهما.

وبتقديم مشروع القرار هذا، نود أن نعيد التأكيد على أهداف الاتفاقية وتعزيز قواعدها والدعوة إلى تحقيق عالميتها بقدر أكبر. ونلاحظ بارتياحٍ أنَّ ١٦٢ دولة هي الآن أطراف في الاتفاقية. ويؤكد مشروعُ القرار أيضاً أهمية التنفيذ الكامل والفعَّال للاتفاقية والتقيُّد بها، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة عمل مابوتو.

وبما أنَّ المشروع المقدَّم لا يتضمَّن سوى تغييرات تقنية صغيرة جداً بالمقارنة مع قرارات السنوات الماضية، فليس هناك جدول زمني لإجراء أي مشاورات. وفي هذا الصدد، نستميحكم، سيدي، والأعضاء عذرا. وأود الإعراب عن الأمل في إمكانية اعتماد هذا المشروع بالصيغة التي جرى تقديمه بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة الأسلحة التقليدية.

وتماشيا مع الجدول الزمني الإرشادي لمناقشاتنا المواضيعية، ستتناول اللجنة الآن المجموعة بشأن ”آلية نزع السلاح“، بدءاً بحلقة نقاش.

وإنني أرحب ترحيباً حاراً بالمشاركين في حلقة النقاش بشأن هذه المجموعة: رئيسة مؤتمر نزع السلاح والممثلة الدائمة لنيوزيلندا، السيدة ديل هيغي؛ ورئيس هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، السيد فودي سيك؛ ورئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، التابع للأمين العام، ورئيس مركز المؤسسة العامة للديمقراطية، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس المركز الدولي للتحول الديمقراطي، السيد إستفان غيارماتي؛ ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، السفير يارمو ساريفا.

وسنستمع أولاً إلى بيانات من المشاركين في حلقة النقاش، ثم نغير طريقة عقد جلستنا لتصبح اجتماعا غير رسمي يتضمن فترة أسئلة وأجوبة تفاعلية معهم. وأود مجدداً أن أطلب إلى أعضاء حلقة النقاش التكرّم بالاختصار والإيجاز في بياناتهم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هيغي.

السيدة هيغي (نيوزيلندا)، رئيسة مؤتمر نزع السلاح، (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على الدعوة إلى تقديم تقرير مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥ إلى اللجنة. لقد

تشرّفت نيوزيلندا بأن تتولّى الرئاسة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥، وبالعمل إلى جانب الرؤساء الخمسة الآخرين – المغرب والمكسيك ومنغوليا وميانمار وهولندا – طوال السنة. ومن خلال تجربتنا الجماعية، يمكننا بالتأكيد أن نشهد على حقيقة أنّنا ما زلنا نكرس لمؤتمر نزع السلاح الكثير من الوقت والجهد والموارد.

وأود أن أُركِّز ملاحظاتي هنا اليوم على الجوانب الرئيسية لتقرير هذه السنة (CD/2046)، فضلاً عن بعض الملاحظات المتعلقة بعملية التفاوض عليه، والتي توضح بحدِّ ذاتها بعض التحديات التي يواجهها هذا الجهاز في عملياته. وأنا ألتزم في ملاحظاتي غالبا بتسلسل التقرير بشكل عام، ولكنني تخليتُ عن الترتيب الصارم له، حيثما كان ذلك منطقياً، بغية تجميع مسائل مختلفة معاً.

والتقرير في بدايته يشير إلى البيانات الكثيرة جدا التي تعبر عن الدعم لمؤتمر نزع السلاح والقلق بشأنه، والتي أدلى بها وزراء الخارجية وغيرهم من كبار الشخصيات الذين خاطبوا المؤتمر أثناء دورته لعام ٢٠١٥. وإنني أعلم أنَّ عدداً قياسياً من البيانات قد أُلقِي في هذا العام، ممَّا يدل على أن دولا عديدة جداً ما زالت ترى قيمة لمؤتمر نزع السلاح، فضلاً عن القلق لدى بعضها، نظراً لانقضاء ٢٠ عاماً على تنفيذ مؤتمر نزع السلاح لولايته التفاوضية آخر مرة. ويتضمن التقرير أيضاً نصّاً مأخوذاً من عدد من البيانات التي أدلى بها السيد مايكل مولر، وهو الآن الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، ومن بينها بيان ألقاه بالنيابة عن الأمين العام بان كي – مون.

وإنني أذكِّر بالمناقشة الواسعة التي جرت بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح حول الكيفية التي ينبغي بها التعبير بدقة عن تلك البيانات المختلفة في التقرير. وكان بعض الأعضاء قلقين حيال أنَّ استخدام لهجة مفرطة السلبية في الموجز قد يؤدي إلى زيادة إضعاف مصداقية مؤتمر نزع السلاح. وساور بعضهم الآخر القلق من أنَّ استخدام لهجة أكثر إيجابية سيكون بمثابة تستر فعلي على التحديات الحقيقية جداً التي تواجهه. وإنني ألاحظ أنَّ تلك الآراء المتضاربة – بين الوفود التي ترى نصف الكأس ملآناً، كما كان، وتلك التي ترى نصفه فارغاً، والآخرين الذين قد يرون في الحقيقة أن الكأس يكاد يكون فارغا – كانت متساوية في التأثير أثناء المناقشة التي جرت بشأن عدد من العناصر التي كان من الضروري إدراجها في التقرير، إذا أُريد له الإحاطة بجوهر التطورات الحاصلة في إطار مؤتمر نزع السلاح طوال السنة. ومن الطبيعي تماما أن يكون جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح حريصين عن حق على ضمان تجسيد وجهات نظرهم في التقرير. ولكنَّ المشكلة هي أنَّ الآراء في عام ٢٠١٥ كانت أكثر تنوُّعاً – وأكثر تناقضاً غالباً – عن أيِّ وقت مضى.

وبالعودة إلى التقرير المعروض أمامنا الآن، ألاحظ أنه يشير أيضاً إلى البيان الذي أدلى به رئيس المجلس الاستشاري لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وأعتقد أنَّ الإشارة المطوَّلة إلى المعهد في التقرير هي تجسيد للتقدير الذي يحظى به المعهد، وللقلق العميق الذي تشعر به الدول حيال إمكانية فقداننا له بوصفه مورداً مستقلاً.

وبالانتقال إلى العمل الموضوعي للمؤتمر، يوثّق تقرير عام ٢٠١٥ إقرار جدول الأعمال. كما يسجّل حقيقة أن برنامج العمل الذي قدّمه الرئيس الأول لمؤتمر نزع السلاح، المكسيك، بغية اعتماده لم يتمكن من تحقيق توافق في الآراء. وأسترعي انتباه اللجنة إلى حقيقة – مثلما يظهر في التقرير – أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها المكسيك وتلك التي بذلها الرؤساء الأربعة اللاحقون، فقد ثبت أن عام ٢٠١٥ لم يختلف عن السنوات العديدة السابقة. و لم يُعتمد برنامج العمل.

إن الجهود الرامية إلى تأمين اعتماد برنامج العمل لم تُبذل من جانب رؤساء مؤتمر نزع السلاح فحسب، ولكن أيضا من جانب فريق عامل غير رسمي أعيد إنشاؤه عملا بقرار المؤتمر

هذا العام، وأُسندت إليه مهمة وضع برنامج عمل. واجتمع هذا الفريق العامل غير الرسمي مرتين، أمّا تقريره النهائي الذي أعدته رئيسته بصفتها الشخصية، فقد اعتمده المؤتمر في نهاية المطاف. ورأى البعض هذا التطور كخطوة هامة في الاتجاه الصحيح، ورآه آخرون كرمز لمستوى منخفض من الطموح الذي يعتبرونه الآن سائدا في مؤتمر نزع السلاح.

وبالإضافة إلى قرار المؤتمر المتعلق بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي، فإن القرار الآخر الذي اتخذه المؤتمر في عام ٢٠١٥شهد اتفاقا، مرة أخرى، على قائمة الأنشطة. وأدى هذا القرار إلى هيكلة المناقشات، ولكنها مناقشات غير رسمية بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية الأربعة للمؤتمر: نزع السلاح النووي؛ وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخاجي؛ وضمانات الأمن السلبية. وعلى الرغم من أنه لا توجد محاضر حرفية لأي اجتماع من تلك الاجتماعات، أصدر كل رئيس من الرؤساء المعنيين تقريرا موجزا بصفته الشخصية. ولم يعتمد مؤتمر نزع السلاح هذه التقارير، ولكن رئاسة نيوزيلندا عممتها رسميا على جميع أعضاء المؤتمر، وسوف تُلحق بصيغة التقرير النهائية.

وهنا، أود أن أسترعي انتباه الوفود للفقرة ٢٠ من التقرير، التي تذكر أن كلا القرارين اللذين أشرت إليهما للتو

> ”قد تم اعتمادهما بتوافق الآراء، على الرغم من التباين الواسع في الآراء واختلاف مستويات الدعم من الوفود بشأن الفائدة المرجوة منهما“.

ولا شك في أن هذه الفقرة كانت الأصعب في التقرير بغية التوصل إلى اتفاق، والمفاوضات بشأنها طالت في واقع الأمر، ولم تكن لتحقق النجاح من دون روح المرونة المرحب بها. وفي نهاية المطاف، فإن نص الفقرة ٢٠ يمكن اعتباره ثمرة قصارى جهدنا الجماعي، حيث يذكر التقرير أنه حتى وإن لم يتحرك أي وفد رسميا لعرقلة توافق الآراء بشأن أي من القرارين، فإن هذين القرارين لم يحظيا بالدعم من جميع الدول الأعضاء.

وفي الوقت المتبقى لي، أود أن أتناول بإيجاز شديد ثلاث مسائل أخرى يشملها التقرير المعروض على اللجنة. وأولى هذه المسائل تتعلق بالجهود المكثفة التي بذلها الرؤساء على التوالي عام ٢٠١٥ في محاولة لتعزيز أساليب عمل المؤتمر. والمؤسف، كما يتضح من الحقيقة التي تتجلى في التقرير، أن ثمة قرارين منفصلين بشأن أساليب العمل تم الاعتراض عليهما هذه السنة، وبقي الأعضاء منقسمين حول التغيير المطلوب، إن كان هناك من تغيير، وحول كيفية القيام بذلك على أفضل وجه. والنتيجة هي أنه يبدو من غير المرجح، على الأقل في المدى المتوسط، أن يتمكن الأعضاء من الاتفاق على إجراء مناقشة بشأن المضمون، أو التطبيق العملي، للجوانب الرئيسية من النظام الداخلي، مع أننا نعلم جميعا أن القواعد ذاتها توفر حماية كبيرة لمثل هذه المناقشة، بما في ذلك، بحكم الحاجة، تحقيق توافق في الآراء على التغيير.

والمسألة الثانية التي أريد أن أتطرق إليها تتعلق بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وكما يذكر التقرير، ثمة طلبات للانضمام إلى العضوية منذ عام ١٩٨٢ وردت من ٢٧ دولة من الدول غير الأعضاء فيه. وعلى الرغم من أن النص الوارد في التقرير لا يختلف عن نص السنوات السابقة المتعلق بهذه المسألة، ثمة إشارة فيه إلى ورقة مقدّمة من الفريق غير الرسمي التابع للدول المراقبة، تعرب فيها عن الرغبة في إجراء مناقشة رسمية السنة المقبلة حول توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

ثالثا، في ما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر، ألاحظ أن هناك إشارة موجزة في التقرير المقدّم إلى مؤتمر نزع السلاح – منتدى المجتمع المدني، الذي أعدّه في وقت سابق من هذا العام الأمين العام للمؤتمر. ويتضمن التقرير أيضا الإعلان الذي صدر هذا العام عن الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية،

وهي حتى الآن آخر منظمة من منظمات المجتمع المدني التي لا تزال تغطي المؤتمر – ومفاده أنها سوف تعلق تغطيتها للمؤتمر. كما يسجل أنه لم يتسن للمؤتمر التوصل إلى اتفاق هذا العام على أي قرار يرمي إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير نيوزيلندا للدعم الذي تلقيناه من جميع الزملاء في مؤتمر نزع السلاح ومن الأمانة العامة طوال فترة رئاستنا، والدعم الذي حظي به هدفنا الأساسي المتمثل في إعداد التقرير والقرار. ونحن نبقى ممتنين للجميع على ذلك. وإضافة إلى نيجيريا، بوصفها الرئيس المقبل لمؤتمر نزع السلاح، سوف تظل نيوزيلندا متاحة لجميع الوفود التي ترغب في المشاركة في العمل خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين. ونحن نتمنى لنيجيريا وللرؤساء الآخرين في العام المقبل أطيب التمنيات بالنسبة إلى المهمة الصعبة الماثلة أمامهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد سيك.

السيد سيك (السنغال)، رئيس هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء هيئة نزع السلاح على الجهود الجديرة بالثناء التي بذلوها خلال الدورة الموضوعية للهيئة لعام ٢٠١٥، على أمل المضي بجدول أعمالنا قدما في بداية دورة ٢٠١٥-٢٠١٧. والمؤسف أن الوضع الراهن لا يزال على حاله. وكما كان الوضع بالنسبة إلى الدورات الأربع الماضية، فإن الهيئة لم تتمكن من الاتفاق على خطة جديدة هذا العام على الرغم من التوصيات الواردة في القرار ٦٩/٧٧ المعنون ”تقرير هيئة نزع السلاح“، التي أعادت النظر في ولاية الهيئة، وطلبت تكثيف المشاورات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمالها قبل بداية دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٥، وإجراء مداولات مركّزة، ومراعاة الاقتراح الداعي إلى إدراج بند ثالث في جدول الأعمال. وبالنظر إلى الانقسامات المستمرة، فإن الهيئة لم تستطع أن تفعل شيئا آخر سوى العودة إلى جدول الأعمال ذاته للدورة السابقة.

ومشروع القرار الذي سيقدّم إلى الجمعية العامة هذا العام (A/C.1/70/L.29) يدعونا إلى مواصلة التفكير في بنود جدول الأعمال. والفرق الوحيد بين النص الجديد ونص العام الماضي هو الفقرة ٧، التي تذكر أن هيئة نزع السلاح تشجع رؤساء أفرقتها العاملة على مواصلة المشاورات بشأن بنود جدول الأعمال خلال فترة ما بين الدورات. ويشجع النص أيضا الهيئة على دعوة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى إعداد مذكرات تتعلق بمعلومات أساسية عن البنود المدرجة في جدول أعمالها، ودعوة خبراء آخرين في مجال نزع السلاح، عند الضرورة، إلى عرض آرائهم، بدعوة من الرئيس وبعد موافقة الهيئة بأكملها. لذلك، نحن نشجع على التنفيذ الكامل لتلك الأحكام، التي للأسف لم يكن ممكنا تنفيذها خلال دورة عام ٢٠١٥.

وإذا كان باستطاعتنا أن نضيف الإرادة السياسية الصادقة إلى جهودنا المتزايدة، فسنكون قادرين على تنظيم مواجهة جماعية وفعالة للتحديات التي تجابهها الهيئة. ومن هذا المنطلق، أعرب عن الأمل في أن تتمكن الهيئة من اعتماد توصيات محددة بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال، وذلك خلال دوراتها المقبلة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

وتحقيقا لهذه الغاية، وباسم مكتب هيئة نزع السلاح، نقدّم مشروع القرار A/C.1/70/L.29، المعنون ”تقرير هيئة نزع السلاح“، كي تنظر فيه اللجنة الأولى، على أمل أن يُعتمد في ظل قيادة الرئيس الحكيمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد غيارماتي.

السيد غيارماتي (المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): سوف أبدأ بإبلاغ أعضاء اللجنة الأولى عن أنشطة المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، والمناقشات الموضوعية التي أجريناها هذا العام، ومن ثم سأتكلم بإيجاز عن معهد الأمم

المتحدة لبحوث نزع السلاح. وكما يعلم الأعضاء، تعمل اللجنة الاستشارية أيضا بوصفها مجلس أمناء المعهد، ولكنني لن أخوض في التفاصيل بشأن المعهد لأن مديره يحل بعدي على قائمة المتكلمين.

في سياق هذا العام، ناقش المجلس الاستشاري ثلاثة مواضيع. الموضوع الأول هو دور تحديد الأسلحة في إدارة الصراعات. لقد لاحظ أعضاء المجلس أنه بينما أدى موضوع تحديد الأسلحة في بعض الأحيان دورا في جهود إدارة الصراعات الوطنية والدولية، فإنه لم يكن يعتبر على الاطلاق من الناحية المفاهيمية جزءا لا يتجزأ منها، بل مجرد تدبير خاص يطبق على أساس كل حالة على حدة. ولاحظ المجلس كذلك أنه على الرغم من أن تحديد الأسلحة لم يكن جزءا من ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد تم استخدامه ضمنا. في الماضي، كان تحديد الأسلحة جزءا من عدد من عمليات حفظ السلام، والاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، واتفاق دايتون، وهو أبرز مثال على ذلك.

ولاحظ المجلس الاستشاري أيضا أنه كانت هناك تدابير جديدة وهامة لتحديد الأسلحة في أوكرانيا في سياق ولاية بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولقد استُخدمت وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن على نطاق واسع، وكلّفت ترتيبات مينسك البعثة بتيسير سحب الأسلحة الثقيلة، ورصده، والتحقق منه.

وفي هذا العام، قرر المجلس أيضا أن يصدر بعض التوصيات الهامة جدا، بما في ذلك ما يلي. أولا، صدرت توصية بأن يعمد المعهد إلى وضع دراسة عن تحديد الأسلحة وتقييم تاريخها في أنشطة حفظ السلام، ولا سيما بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمنظمات الإقليمية. وبناء على هذا التقييم، يقوم المعهد بإعداد دليل للأمم المتحدة وللمنظمات الإقليمية عن التدابير التي نفذتها بعثات حفظ السلام. ثانيا، ينبغي للتدريب على تحديد الأسلحة ونزع السلاح أن يُدرج في بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة التي يجري إعدادها. ثالثا، أن يكون خبراء تحديد الأسلحة ونزع السلاح جزءا من فريق الخبراء المعني ببعثات حفظ السلام. ورابعا، ينبغي الطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح أن يقدّم تعليقات وتوصيات بشأن ولايات بعثات الأمم المتحدة.

وكان الموضوع الثاني هو التحديات الجديدة التي يواجهها نزع السلاح بسبب ازدياد دور الجهات الفاعلة من غير الدول. حاول المجلس أن يحدد المشكلة المتأصلة التي تتعلق بالجهات الفاعلة من غير الدول ونزع السلاح. وفي معالجته للموضوع، لاحظ أن دور الجهات الفاعلة من غير الدول في المسائل الأمنية قد توسع في جميع أنحاء العالم منذ نهاية الحرب الباردة. وأكد المجلس الاستشاري أيضا أن أشد الصراعات المعاصرة فتكا وحوادث القتل كانت تتعلق بالجهات الفاعلة من غير الدول، وأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأداة الرئيسية في هذه الحوادث. واقترح المجلس أن المطلوب نهج أوسع نطاقا وأكثر شمولا واستراتيجية للتعامل مع الجهات الفاعلة من غير الدول. ولاحظ في هذا الصدد أن منظمات المجتمع المدني الدولية اضطلعت بدور قيادي بارز في عدد من مجالات نزع السلاح.

وفي إطار ”التوصيات“، أوصى المجلس بإنشاء هيئة للأمم المتحدة تعمد، في ضوء المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى الرصد والإبلاغ على نحو منتظم بشأن ما يلي: المواد الواردة في الكتب المدرسية المعتمدة رسميا التي ترمي إلى تشويه سمعة الأشخاص على أساس العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو نوع الجنس؛ الخطابات التي يلقيها قادة وطنيون ويريدون منها بث روح الكراهية ضد دول أخرى، أو ضد أفراد داخل دولهم؛ التصريحات في وسائط الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي التي تسعى إلى تعزيز التمييز أو الفرقة أو الكراهية على أساس

عرقي، أو إثني، أو نوع الجنس، أو ثقافي، أو ديني، أو غير ذلك؛ ومؤشرات الأصولية والتطرف. علاوة على ذلك، يدعو الأمين العام المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية إلى تعزيز الإنذار المبكر حيال خطاب الكراهية والأنشطة المنظمة الرامية إلى إثارة البرامج الطائفية أو المتطرفة. كما أنه يشجع الدول على إجراء تقييم وطني للمخاطر المتصلة بالتطرف والأصولية. أخيرا، إنه يسعى إلى تمكين قدرة مجلس حقوق الإنسان وتعزيزها بغية إجراء استعراض دوري للدول الأعضاء التي تتأثر بالجماعات والبرامج المتطرفة و/ أو المتواطئين في الترويج لها.

وكان الموضوع الثالث هو العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. لقد نوّه المجلس بأن النقاش حول الضرر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة النووية قد اكتسب زخما في المنتديات الدولية، وأصبح مسألة بارزة في المناقشات العالمية بشأن الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ولاحظنا أيضا أن المناقشة قد انتقلت من مجرد مبادرة لأصحاب التفكير المتقارب إلى مسألة مثيرة للاهتمام على نطاق واسع، مثلاً، في المناقشات التي دارت في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. ونظر أعضاء المجلس في مسائل تتعلق بإمكانية تطبيق النهج الإنساني على نزع السلاح النووي، وناقشوا سابقتي أوتاوا وأوسلو بخصوص العمليات المتشابهة لحظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية.

وأصدر المجلس التوصيات التالية. أولا، أبرزَ أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ مبكّرا. ثانيا، لاحظ أن العواقب الإنسانية لأي استخدام للأسلحة النووية يتعين إجراء مزيد من الدراسة حولها، وأوصى بإجراء دراسة في هذا الشأن. ثالثا، أوصى المجلس بأن تزيد الدول الحائزة للأسلحة النووية من توفيرها للمعلومات والشفافية بشأن التدابير الأمنية التي تقوم بتنفيذها، بغية تقديم ضمانات تتعلق بجهودها الرامية إلى الحد من المخاطر. ومن شأن تحديد نقاط مرجعية واستعراض الأقران أن يكونا تدبيرين إضافيين فيهما فائدة، مع مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية المرتبطة بالشفافية المعنية بسلامة الأسلحة النووية وأمنها. أخيرا، أوصى المجلس بإجراء مناقشة في المنتديات المعنية حول كيفية مراعاة الردع النووي للشواغل الإنسانية، وكيفية أن يكون بإمكانه أن يأخذ هذه الشواغل في الاعتبار.

وفي ما يتعلق بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومن منظورنا بوصفنا مجلس أمناء المعهد، عندما أبلغتُ اللجنة الأولى قبل سنة بمدى الصعوبة الكبيرة جدا التي كان المعهد يواجهها، أبلغتُ عن مجموعتين من المسائل المعلقة والمفتوحة التي هي مدعاة للقلق (انظر A/C.1/69/PV.9). وكانت المجموعة الأولى من المسائل هي المشاكل المالية التي يواجهها المعهد، ولا أحتاج إلى تفصيلها هنا. أمّا المجموعة الثانية من المسائل فكانت ذات طابع إداري، من قبيل مركز الموظفين وغيرها من المسائل ذات الصلة.

ويسعدني أيما سعادة أن أفيد بأنه على الرغم من أننا أحرزنا تقدما في المجموعة الأولى، استطعنا في الأساس حل جميع المسائل المعلقة في المجموعة الثانية أيضا. إذاً، المشاكل الإدارية التي يواجهها المعهد قد تم حلها، وذلك بفضل الجهود الجدية التي بذلها الأمين العام، حيث شارك شخصيا في هذه العملية، والجهود التي بذلها الموظفان المجديان جدا التابعان له وهما، السيد كيم وون – سو، والسيدة سوزانا مالكورا. وأردت مجرد أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرهم وأشكر غيرهم ممن شاركوا في هذه العملية، لأن بإمكانا اليوم أن نقول باطمئنان إن مستقبل المعهد لم تعد تهدده هذه المسائل الإدارية.

أخيرا وليس آخرا، أريد أن أشكر مدير المعهد، السيد جارمو ساريفا، الذي كان على استعداد لتولي مركز المدير في ظل وضع كانت التوقعات بشأنه كئيبة للغاية. والآن، بعد مرور عام، تحسن الوضع ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى الجهود التي بذلها،

وبات مستقبل المعهد يبدو أكثر إشراقا. ونأمل أن نكون في نهاية السنة على يقين تام تقريبا من أن المعهد سيستمر في خدمة الأمم المتحدة كما فعل حتى الآن، أو حتى أفضل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ساريفا.

السيد ساريفا (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أعود إلى اللجنة الأولى.

أود أن أركز في هذا البيان على الأعمال الموضوعية التي يقوم بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. لقد تم بالفعل القيام بقدر كبير من العمل الموضوعي، على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي يواجهها المعهد. وآمل مخلصا أن تكون الدورة السبعون للجمعية العامة واللجنة الأولى في عام ٢٠١٥ هي الدورة الأخيرة التي يركّز فيها مدير المعهد، ورئيس المجلس الاستشاري، والموظفون التابعون لنا اهتمامهم الشديد، إلى جانب أعضاء اللجنة، على حالة المعهد المالية.

وسأتطرق بسرعة كبيرة إلى التحديات التي ما فتئ المعهد يواجهها، والحالة كما هي، بالرغم من أننا ظللنا نكرر هذا المرة تلو الأخرى في جنيف وهنا.

أولاً وقبل كل شيء، حدث انكماش على مدى سنوات عديدة في التمويل غير المخصص المقدم من الدول الأعضاء للأنشطة المؤسسية أو التنفيذية الأساسية للمعهد. وتنشأ تلك التكاليف أساساً عن مرتبات الموظفين الأساسيين، وتشمل بعض الرسوم التي يتعين أن ندفعها للأمم المتحدة لقاء خدمات من قبيل دعم تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً، أصبح من الصعب بشكل متزايد بالنسبة للدول الأعضاء أن تبرر لوزاراتها المالية الأسباب التي تستوجب إتاحة أموال دافعي الضرائب لاستخدامات مؤسسية من هذا القبيل. وهذا اتجاه عالمي يعود إلى ما لا يقل عن ١٠ سنوات.

ثالثاً، تعني الأزمة المالية التي تواجهها معظم الحكومات تخفيض المبلغ الإجمالي للأموال المتاحة وأن هناك تفضيلاً لأنشطة التمويل، أي المشاريع، على توفير الدعم العام في المقابل. والجهات المانحة غير الحكومية مثل المؤسسات الرئيسية تموّل أيضاً المشاريع، لا الأنشطة الأساسية.

رابعاً، تفاقمَ هذا الاتجاه بسبب الانخفاض في القيمة الحقيقية للإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولننظر إليها فحسب بالقيمة الدولارية، فقد كانت الإعانة قبل ٢٥ عاماً ٢٢٠ ٠٠٠ دولار سنوياً. أما الآن فهي لا تزال أقل من ٢٩٠ ٠٠٠ دولار. وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، كانت هناك زيادة قدرها حوالي ٧٠ ٠٠٠ دولار، وفي الوقت نفسه انخفضت قيمة دولار الولايات المتحدة إلى حد كبير مقابل الفرنك السويسري. وتعتمد أنشطتنا في معظمها على العملة السويسرية. وحقيقة أن الإعانة قد انخفضت بالقيمة الحقيقية هي مشكلة تدركها الدول الأعضاء منذ وقت طويل.

وعلاوة على تأثير تناقص المساهمات من الميزانية العادية للأمم المتحدة – من خلال الإعانة – والمساهمات غير المخصصة من الدول الأعضاء في التكاليف الأساسية، هناك حاجة إلى تغطية التكاليف الإضافية اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، والناتجة عن نظام أوموجا والتنفيذ الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. بيد أن الدول الأعضاء – وإنني أشيد بها – واصلت الاستثمار في مشاريع وأنشطة المعهد من خلال التمويل المخصص للمشاريع، مما يدل على استمرار الطلب على عمل المعهد والاهتمام به.

الآن، سأستعرض سريعا الأنشطة الجاري الاضطلاع بها للتغلب على هذه المجموعة من التحديات.

أولاً وقبل كل شيء، تم تخفيض ميزانية العمليات على مر السنين عن طريق تعهيد جميع الوظائف المؤسسية غير الأساسية، أي تلك التي يمكن أن يضطلع بها مقدمو الخدمات الآخرون، مما أسفر عن خسارة ٤,٥ وظيفة من الوظائف التي يتم شغلها

على أساس التفرغ. وثانياً، لتخفيض التكاليف أكثر، تم في عام ٢٠١١ تخفيض رتبة وظيفة نائب المدير من الرتبة مد – ١ إلى الرتبة ف–٥. وقد جرى تعهيد خدمات الدعم، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنشورات، أو وقفها. وثالثاً، أنشأ المعهد صندوقا لرأس المال الدائر، تحت مسمى صندوق الاستقرار، من أجل تلبية متطلبات السيولة للعمل ضمن نظام أوموجا.

وكانت الخطوة التالية، استجابة لاحتياجات العملاء وأولويات التمويل والفرص الجديدة التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة، هي قيام المعهد بتعديل منتجاته – وذلك بإصدار عدد أقل من الكتب وإعداد تحاليل أقصر واستخدام أدوات عملية بقدر أكبر.

وبعد ذلك، جرّب سلَفي هيكلا بديلاً للتوظيف والتنظيم لتلبية الحاجة إلى توافر خبرات داخلية من أجل إعداد مقترحات تمويل جديدة وبناء شبكات، ولكن ثبت للأسف أن هذا النموذج لا يمكن تحمله مالياً، فقررت التخلي عنه. وعلاوة على ذلك، نقوم بهمة بتوعية الدول الأعضاء بشأن التحديات والطابع غير المستدام للحالة الراهنة عن طريق التقرير السنوي للمدير وتقارير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح وفي اجتماعات فريق أصدقاء المعهد التي عقدها واستضافتها فرنسا – وأود أن أشيد بفرنسا على الدور الذي تؤديه – وفي الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها المدير في جنيف وفي نيويورك، وطبعاً في الإحاطات الإعلامية الثنائية.

وقد احتشدت الدول الأعضاء لدعم المعهد بتقديم مساهمات إلى صندوق الاستقرار ودعم جديد لميزانية العمليات المؤسسية أو التمويل الأساسي غير المخصص. وقدمت أستراليا وسويسرا تبرعات كبيرة إلى صندوق الاستقرار. وكانت الدول الأعضاء أيضاً صريحة في دعمها للمعهد في بياناتها السنوية الرسمية أمام اللجنة الأولى. وأود أن أشكر الدول الأعضاء التي قامت بذلك على هذا الدعم الذي قدمته من خلال القرار الذي يُقدم إلى الجمعية العامة كل خمس سنوات. وبالنسبة إلي شخصياً، جعلني كل هذا الدعم في أوقات صعبة اقتصادياً بالنسبة لمانحينا أشعر بالتواضع.

وبعد ذلك، قدم مجلس أمناء المعهد بيانا بالأوضاع إلى الأمين العام. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمناء، السفير إستفان غيارماتي، على دعمه القوي وقيادته. وبذل الممثلان الساميان لشؤون نزع السلاح، السيدة كين والسيد كيم على السواء، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف وغيرهم من كبار المسؤولين في الأمانة العامة جهودا نشطة أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر تقديم بيانات بالأوضاع إلى الأقسام ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك شعبة الميزانية ومختلف دوائر مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

وأخيراً، بالعودة بالزمن أكثر إلى الوراء، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٥ تقريراً لمراجعة الحسابات يوصي بأن يسعى المعهد، بدعم من مجلس أمنائه، إلى ”التماس دعم مالي معزز من الميزانية العادية“. وهناك ثلاثة مصادر تمويل لتكاليفنا التشغيلية: أولاً، المساهمات غير المخصصة المقدمة من الدول الأعضاء، ولقد سبق أن أشرت إلى أنها تتجه نحو الانخفاض ولا أرى تغييراً حاصلاً في هذا الاتجاه؛ وثانياً، النفقات العامة المتعلقة بميزانيات المشاريع، وهنا قد وصلنا إلى حد معين بمعنى أن الدول الأعضاء، مانحينا، لا تستطيع تقديم أي مبالغ لتغطية النفقات العامة أكبر مما تدفعه حالياً؛ وثالثاً، الإعانة من الميزانية العادية.

إن الهدف من زيادة الإعانة من الميزانية العادية للأمم المتحدة من خلال اللجنة الخامسة سيكون تعويض الانخفاض في القوة الشرائية للإعانة الأصلية. وقد قدمت بالفعل رقما للمساعدة في فهم مدى انخفاضها في الواقع. وسيغطي هذا

التعويض تكلفة معظم الموظفين الأساسيين للمعهد. ومع ذلك، ندرك تماماً أن نظامنا الأساسي أنشأ أيضاً حدا أقصى للإعانة المالية.

وبدعم قوي من مجلس أمناء المعهد والإدارة العليا للمنظمة، ما برحنا نسعى إلى التغلب على التحديات الرئيسية الناشئة عن نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكما سمعنا للتو من رئيس مجلس الأمناء، تم حل العديد من هذه المسائل، إن لم يكن معظمها. وإنني لأشعر بامتنان بالغ للأمانة العامة، بما في ذلك إدارة الشؤون الإدارية، لأنها أبدت مرونة وحساً سليماً في تطبيق السياسات والقواعد الجديدة والقديمة على السواء.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أشير إلى أن المراقب المالي للأمم المتحدة أبلغني والسفيرَ غيارماتي أمس بأن المعهد، خلافاً للمشورة السابقة، سيظل مدرجاً في المجلد الأول من تقارير مراجعة الحسابات السنوية لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وبالنسبة للجنة الأولى، فإن ذلك لا يعني الكثير، ولكن من الناحية الملموسة والعملية، فإنه يعني أننا، في الوقت الراهن على الأقل، سنتفادى التكلفة المرتفعة لإعداد تقاريرنا المالية وإجراء مراجعة منفصلة.

خلال السنوات الثلاث الماضية، ساهمت أقل من ٢٠ دولة في المعهد من خلال التبرعات غير المخصصة. وفي عام ٢٠١٤، بلغت هذه المساهمات حوالي ٠٠٠ ٤٧٥ دولار. وفي عام ٢٠١٥، تجاوزت التكاليف الأساسية مليون دولار. ويشكل تقديم إعانة أكبر عنصراً أساسياً في التوصل إلى حل مستدام على المدى الطويل.

إنني أدرك أن الدقائق العشر المخصصة لي سرعان ما ستنفد. ولذلك، أود أن أختتم بتقديم الشكر إلى داعمي المعهد، كبيرهم وصغيرهم على حد سواء، على ما يقدمونه من تبرعات ودعم سياسي. وحتى المساهمات الصغيرة في ميزانيتنا، ولا سيما من البلدان التي تفتقر إلى موارد مادية كبيرة، هي في غاية الأهمية. إنها تدل على التزامها بالمعهد ونظامه الأساسي والولاية الممنوحة له برعاية الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. فلولاهم، أي مانحينا، لما وُجدنا.

وفي الختام، أود أيضاً أن أشكر موظفي المعهد.

فقد عمل كثير منهم مع المعهد لفترة طويلة كانوا خلالها عنواناً للتفاني والنزاهة دائماً، وكانوا يعملون بعقود عفا عليها الزمن وغير نظامية ولا تقدم مزايا كثيرة. ولحسن الحظ، أُلغيت تلك العقود. وقد يبدو قولاً مبتذلاً إن قلنا إن موظفينا هم أكبر ثروة لدينا، ولكن في حالة المعهد، حيث لا شيء سوى سخاء المانحين وتفاني الموظفين، من المؤكد أنه ليس قولاً مبتذلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأعلق الجلسة الآن لعقد جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة مع أعضاء الحلقة.

علقت الجلسة الساعة ١٦/١٠ واستؤنفت الساعة ١٦/١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الوفود جميعاً، أود أن أشكر المشاركين في الحلقة على بياناتهم.

أعطي الكلمة الآن للمتكلمين المدرجين في قائمتنا المتجددة بشأن مجموعة آلية نزع السلاح.

السيد بريماستو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز للإدلاء ببيان بشأن آلية نزع السلاح.

إن حركة عدم الانحياز ما زالت تشعر بالقلق إزاء استمرار تلاشي تعددية الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والحركة عاقدة العزم على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف كمبدأ أساسي للمفاوضات في تلك المجالات، وكنهج مستدام وحيد لمعالجة تلك القضايا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، والتي تتألف من مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح، ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح، كهيئة تداولية عالمية وهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، واللجنة الأولى. وحركة عدم الانحياز تشدد على صون كل جزء من تلك الآلية وتعزيز طابعه ودوره والغرض منه.

وتعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هدف مشترك. وبنظامها الداخلي الحالي وأساليب عملها، أنجزت تلك الآلية معاهدات ومبادئ توجيهية تاريخية. وترى حركة عدم الانحياز أن الصعوبة الرئيسية تكمن في غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول لتحقيق تقدم، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي.

وحركة عدم الانحياز تؤكد مجدداً على أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح، وتكرر دعوتها لمؤتمر نزع السلاح للموافقة بتوافق الآراء على برنامج عمل شامل ومتوازن بدون مزيد تأخير، مع أخذ المصالح الأمنية للدول كافة بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدداً على أهمية المبدأ الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ومفاده أن اعتماد تدابير نزع السلاح ينبغي أن يتم بطريقة منصفة ومتوازنة لكفالة حق كل دولة في الأمن والتأكد من عدم حصول دولة منفردة أو مجموعة من الدول على مزايا أكثر من غيرها في أي مرحلة.

وحركة عدم الانحياز، إذ ترحب بالجهود المبذولة خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥ فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر، وفقاً لقرار المؤتمر الوارد في الوثيقة CD/2022 بغية إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي لمؤتمر نزع السلاح، فإنها تحيط علماً بمداولات الفريق العامل غير الرسمي في اجتماعاته خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥. وحركة عدم الانحياز تأخذ علماً كذلك بالمناقشات غير الرسمية الهيكلية بشأن بنود جدول الأعمال التي عقدت خلال دورة مؤتمر نزع السلاح في ٢٠١٥ وفقاً لجدول الأنشطة الوارد في الوثيقة CD/2021. وتشجع الحركة جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية الضرورية لكي يتسنى لمؤتمر نزع السلاح الوفاء بولايته التفاوضية.

وبغية إعطاء دفعة جديدة للجهود العالمية لنزع السلاح النووي، تدعو حركة عدم الانحياز إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها، كما دعا إلى ذلك القرار ٥٨/٦٩، الذي قدمته الحركة. وحركة عدم الانحياز تؤيد ورقة العمل المقدمة من إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ والواردة في الوثيقة CD/2032.

فيما يتعلق بلجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح، تعرب حركة عدم الانحياز عن الأسف لعدم تمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن أي توصيات منذ عام ٢٠٠٠ نظراً لعدم توفر الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الرغم من الدور البناء للحركة والمقترحات العملية التي قدمتها أثناء المداولات، لا سيما في الفريق العامل بشأن التوصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعو حركة عدم الانحياز الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة الضروريتين لتمكين اللجنة من الاتفاق على نتائج موضوعية في دورتها الحالية.

وحركة عدم الانحياز، من جانبها، مستعدة للمشاركة على نحو بناء في دفع القضايا المطروحة على جدول أعمال

الأمم المتحدة لنزع السلاح وسبل ووسائل تعزيز آلية نزع السلاح قدماً. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لنزع السلاح لا يزال هو المحفل المناسب للنهوض بالأولويات التي أرستها الدورة الاستثنائية الأولى.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أنه ينبغي تعزيز معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشكل كاف وتوسيع نطاق بحوثه ومعلوماته تبعاً لذلك، كما تقضي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى بذلك.

وهذا العام، تقدم الحركة مرة أخرى مشروع القرار المعنون ”تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار“ (A/C.1/70/L.9) ومشروع مقرر بشأن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. والحركة تسعى مرة أخرى لالتماس دعم جميع الدول الأعضاء لاعتماد مشروع القرار ومشروع المقرر المذكورين آنفاً بدون تصويت.

ولأن إبداء الإرادة السياسية أمر أساسي من أجل فعالية أداء آلية نزع السلاح، تحث حركة عدم الانحياز الدول كافة على العمل معاً وتعزيز التعاون والالتزام بضمان تمكين آلية نزع السلاح في المستقبل غير البعيد من إطلاق إمكاناتها مرة أخرى للنهوض بعملية السلام والأمن من أجل العالم برمته.

السيدة مويانو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في اتحاد دول أمريكا الجنوبية.

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للنهوض بالسلم والأمن الدوليين تحتاج إلى آلية قوية متعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة مكرسة لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يؤكد اتحاد دول أمريكا الجنوبية التزامه بالآلية التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، في عام ١٩٧٨، والتي ضمت مجموعة من الهيئات ذات الأدوار المختلفة وإن كانت مكملة، تشكل ما يعرف بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، هدفها تعزيز دور المنظمة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

وعليه، يود اتحاد دول أمريكا الجنوبية تسليط الضوء على إنجازات الآلية كما تنعكس في الصكوك الدولية المختلفة التي تشكل معالم هامة في القانون الدولي، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويرى الاتحاد أن أي محاولة لإصلاح آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف ينبغي أن تتم بطريقة شاملة وفي إطار الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ويساورنا قلق شديد لأنه على مدى السنوات السبع عشرة الماضية، فإن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، قد عجزت عن التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل للتعامل بشكل جوهري مع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

ويحث الاتحاد جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إبداء مزيد من الإرادة السياسية لبدء الأعمال الفنية من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن، بهدف الشروع في المفاوضات وإحراز تقدم في البنود المدرجة على جدول أعماله، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد بإنشاء فريق عامل غير رسمي داخل المؤتمر، تشارك في رئاسته فنلندا، وتتمثل ولايته في وضع برنامج عمل قوي وتقدمي. وندعو مؤتمر نزع السلاح إلى التغلب على مأزقه الذي طال أمده، وإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي بهدف بدء مفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية.

وهنا، نود أن نذكر بكلمات الأمين العام في رسالته إلى مؤتمر نزع السلاح، والتي ألقاها الأمين العام بالنيابة للمؤتمر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والتي جاء فيها ما يلي:

”لا يتحمل المجتمع الدولي ببساطة وجود مؤتمر لنزع السلاح لا يساعدنا في المضي نحو تحقيق هدف إيجاد عالم أكثر أمانا“.

كما ذكر المؤتمر بأن ولايته هي التفاوض وأنه سيتم الحكم على فعاليته في نهاية المطاف بمعيار واحد، ألا وهو، قدرته على إبرام معاهدات لنزع السلاح.

وفي هذا السياق، نؤكد مجددا دعمنا لاقتراح الأمين العام المؤلف من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي ووضع اتفاقية للأسلحة النووية يدعمها نظام قوي للتحقق. ويرى الاتحاد أن هذه الاتفاقية ينبغي التفاوض بشأنها داخل النظام القائم المتعدد الأطراف، سواء في مؤتمر نزع السلاح أو، إذا تعذر ذلك، في الجمعية العامة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو القضاء التام عليها. وإلى أن يتحقق ذلك الهدف، ينبغي أن تتلقى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات قاطعة وغير مشروطة وملزمة قانونا ضد أي استعمال للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويتمثل تدبير مؤقت آخر في التفاوض على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والتي تضع الأساس لنظام دولي للتحقق وتكون متماشية مع أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

ونلاحظ مع القلق إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولذلك، نؤكد من جديد أهمية التفاوض بشأن صك ملزم قانونا في ذلك المجال من أجل منع نشر الأسلحة في الفضاء. كما نود أن نؤكد مجددا على الأهمية التي نوليها للامتثال الصارم للنظام الحالي بشأن استخدام الفضاء الخارجي، والذي يعترف بالمصلحة المشتركة للبشرية في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ستويفا (بلغاريا)

وبينما ننوه بالجهود التي بذلها سفير السنغال فودي سيك، رئيس هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٥ من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال دورة السنوات الثلاث، فإن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية يأسف لعدم إحراز تقدم في هيئة نزع السلاح ولأن أفرقتها المعنية بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية لم تقدم أي توصيات موضوعية. ويحدونا الأمل في أن تولد دورة الهيئة لعام ٢٠١٦ المزيد من الإرادة السياسية والمرونة والتعاون من جانب جميع الدول. وفي هذا الصدد، يدعو الاتحاد الدول الأعضاء إلى بذل كل جهد ممكن لتمكين هذه الهيئة التداولية التابعة للأمم المتحدة من إعداد توصيات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح.

وأخيرا، يود اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن يسلط الضوء على الأعمال التي يضطلع بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بوصفه معهدا مستقلا أُنشئ لإجراء بحوث مستقلة بشأن نزع السلاح والمسائل ذات الصلة ولتعزيز المشاركة المستنيرة للدول في جهود نزع السلاح. وننوه أيضا بأهمية تحسين تفاعل المجتمع المدني ومشاركته في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد محفوظ (مصر): تتشرف جمهورية مصر العربية بإلقاء هذا البيان نيابة عن أعضاء المجموعة العربية.

بداية، أود أن أعرب عن مساندة المجوعة العربية لما تضمنه البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا في وقت سابق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن تأكيد المجموعة العربية على عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو جزء لا يتجزأ من التزامها المبدئي بنزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، وصولا

إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وذلك على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح لعام ١٩٧٨. وتعيد المجموعة العربية التذكير بأن آليات نزع السلاح للأمم المتحدة تستند فقط على تلك الدورات الاستثنائية ولا يمكن تعديلها إلا من خلال دورة جديدة للجمعية العامة، تُخصص لهذا الغرض فقط لا غير.

وبالتالي، تساند المجموعة العربية موقف حركة عدم الانحياز الداعي منذ أعوام إلى عقد دورة اسثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لتزع السلاح، وذلك في ضوء ما شهدته الفترة الممتدة منذ آخر دورة اسثنائية للجمعية العامة كُرست لتزع السلاح في عام ١٩٨٨ إلى يومنا هذا من انتكاسات عديدة في مجال نزع الأسلحة والحد من انتشارها، وتحديدا النووية منها. ولذا، فإنه يتحتم علينا إجراء مراجعة شاملة لآليات نزع السلاح وتحديثها في أقرب وقت ممكن ضمن دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة مكرسة خصيصا لتزع السلاح. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة العربية جميع الدول الأعضاء إلى الانخراط الايجابي بهدف الوصول إلى توافق دولي حول الأهداف وجدول الأعمال لهذه الدورة الاستثنائية.

في الوقت الذي ترحب فيه المجموعة العربية بالجهود التي بذلها مؤتمر نزع السلاح في جنيف خلال دورة عام ٢٠١٥، فإننا نؤكد من جديد ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد في مجال نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة، من أداء دوره. ونؤكد كذلك أن الجمود الحالي في أعمال المؤتمر لا يعود إلى أي قصور في آليات المؤتمر وإنما يعود إلى غياب الإرادة السياسية للدول الفاعلة بداخله. وبالتالي، تشدد المجموعة العربية على ضرورة الحفاظ على الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح.

إن الموضوعات الأربعة المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، ألا وهي: نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمنة السلبية، جميعها موضوعات مترابطة ومتسقة مع الأهداف العالمية في هذا المجال حيث أنها جزء من جدول الأعمال المتكامل لتزع السلاح النووي ولا يجوز تقديم التعامل مع أحدها قبل الموضوعات الأخرى، ولا أن يتم تناول بعضها من منظور عدم الانتشار على حساب منهج نزع السلاح النووي الشامل. وينطبق ذلك أيضا على المعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي نرى أنها يجب أن تعالج أيضا المخزون المتراكم من هذه المواد لدى كافة الدول النووية.

تشعر المجموعة العربية بخيبة الأمل في ظل عدم تمكن هيئة نزع السلاح من التوصل إلى توافق بشأن أي توصيات منذ عام ٢٠٠٠، بسبب عدم وجود الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة لبعض الدول النووية التي أعاقت صراحة التوصل إلى توافق في هذا الصدد.

فقد بذلت المجموعة العربية جهودا كبيرة من أجل التوصل إلى نتيجة توافقية وقامت بدور بناء، وخاصة في إطار المساعي المتعددة الأطراف لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن هنا نؤكد، وتؤكد المجموعة في هذا السياق، ضرورة أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية بصفة خاصة، الإرادة السياسية اللازمة والمرونة من أجل تمكين اللجنة من الاتفاق على النتائج الموضوعية خلال دورتها الحالية، وخاصة فيما يتعلق بأولوية نزع السلاح النووي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه

لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

ونعرب عن تأييدنا القوي للأمم المتحدة ولتعددية الأطراف الفاعلة. ولا يزال دور وإسهام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح – التي تعزز عناصرها بعضها بعضا – عنصرين ذوي أهمية حاسمة ولا غنى عنهما. ويجب على الهيئات التداولية والتفاوضية المنشأة تحت رعاية الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، تحسين أدائها والتوصل إلى نتائج تتسق مع ولاياتها الراسخة. وإذ نسعى إلى تنفيذ خطة العمل هذه، فإن من الضروري والملح أن نواصل الاهتمام بتعزيز دور الجمعية العامة ولجنتها الأولى فضلا عن تعزيز سلطتهما وفعاليتهما وكفاءتهما.

وهناك خطوات عملية يمكننا النظر فيها بغية تحسين ممارسات اللجنة وأساليب عملها، علاوة على جعلها أكثر فعالية. ونرى أنه ينبغي أن تكون اللجنة الأولى بمثابة منتدى للتبادل الصريح والمجدي للآراء، وأن تتمكن من التصدي للتحديات الراهنة التي تهدد أمننا الجماعي، بالإضافة إلى وضع تدابير محددة لتحقيق تلك الغاية. وينبغي أن تركز جهودها على أهم المسائل وأكثرها إلحاحا. وما دامت الكثير من قراراتها متكررة، فإنه ينبغي لنا أن ندرس إمكانية النظر فيها على فترات أطول وبطريقة متوازنة بهدف تخفيف الضغط على جدول أعمالها المزدحم. ونعرب عن ترحيبنا ودعمنا للجهود التي يبذلها الرئيس في ذلك الصدد.

وبحكم ولايته، فإن لمؤتمر نزع السلاح دوار هاما يؤديه في التفاوض على معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونشعر بالقلق إزاء فشله مرة أخرى في الاتفاق على برنامج عمل أو بدء المفاوضات. وإذ يواصل المؤتمر البحث عن سبيل لاستئناف المفاوضات، فقد أتاح إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي يهدف إلى المساعدة على وضع برنامج عمل فرصة مفيدة لاستكشاف سبل جديدة، ونشيد بالرئيسة المشاركة على ما بذلته من جهود في ذلك الصدد. وقد أتاحت المناقشات المنسقة والموضوعية بشأن البنود الأساسية الأربعة المتعلقة بالجدول الزمني للأنشطة، فضلا عن الاجتماعات الإضافية المعقودة تحت الرئاسة الهولندية، إجراء تبادلات متعمقة، ولا سيما خلال الاجتماعات المخصصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي نسقتها ألمانيا والمملكة المتحدة على التوالي.

ونؤكد مجددا التزامنا الثابت بتوسيع مؤتمر نزع السلاح. ونشدد على أهمية مواصلة المشاورات بشأن توسيع عضويته، وندعم بقوة عقد مناقشة رسمية بشأن هذه المسألة على النحو الذي طلبته الدول التي لها مركز المراقب، فضلا عن تعيين منسق خاص لهذا الغرض. ونرحب بالتفاعل القوي بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، ونأمل أن يتسنى اتخاذ المزيد من الخطوات في المستقبل لزيادة إسهام المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث في أعمال المؤتمر بطريقة شاملة.

وما تزال تتمثل إحدى الأولويات الواضحة للاتحاد الأوروبي في ضمان الشروع فورا في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح واختتامها في أقرب وقت ممكن، بغية إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، استنادا إلى الوثيقة CD/1299 والولاية التي تتضمنها. وندعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة كهذه دون إبطاء، وبدء العمل على لمسائل المدرجة في جدول الأعمال، بما يتفق مع برنامج العمل المعتمد في الوثيقة (CD/1684). وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تفعل ذلك بعد، للإعلان عن وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ونرحب بتقرير (A/70/81) فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة. فهو يتضمن مختلف الآراء ويحدد مجالات التقارب والاختلاف بشأن الجوانب الرئيسية من المعاهدة المحتملة، وينبغي أن يكون بمثابة دليل مفيد في تقريب مؤتمر نزع السلاح إلى المفاوضات المقبلة بشأن هذه المسألة الهامة.

ونسلّم بالدور الهام الذي أنشئت لأجله هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية للجمعية العامة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، والتي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وللأسف، لم تتمكن الهيئة منذ عام ١٩٩٩ من الوفاء بولايتها أو تحقيق النتائج المرجوة منها. ويصادف هذا العام بداية دورة جديدة للهيئة مدتها ثلاث سنوات. وقد ساندنا ضرورة وضع جدول أعمال أكثر تركيزا لأننا نرى أن بوسعه أن يتيح مجالا لتوصيات بتوافق الآراء، إلى جانب تمكين الهيئة من استئناف القيام بدورها مجددا. وأيدنا أيضا توسيع نطاق جدول أعمالها، وهو ما من شأنه أن يهيئ الظروف المواتية للتغلب على الجمود القائم، ويمكّن الهيئة من مناقشة التطورات الجديدة في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح.

وأخيرا، نود أن نشدد على أهمية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها مستقلة وتابعة لآلية نزع السلاح. فعلى مدى ٣٥ عاما واصل المعهد تقديم الدعم إلى المجتمع الدولي عن طريق إجراء البحوث المستقلة والمتعمقة بشأن المسائل الأمنية وآفاق نزع السلاح وعدم الانتشار. وما فتئ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يقدمان الدعم لعمله الهام في العديد من المناسبات، بما في ذلك الدعم المالي. ويساورنا بالغ القلق إزاء الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسة في الوقت الحالي. ومن الضروري إيجاد حل لها إن أردنا تمكين المعهد من تعزيز استقراره الإداري والمالي والاستمرار في الاضطلاع بولايته في الوفاء بتوقعات الدول الأعضاء وتيسير إحراز التقدم في جهود نزع السلاح.

السيد آيت عبد السلام (الجزائر): تؤيد الجزائر تماما البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، ومصر باسم مجموعة الدول العربية.

وتلتزم الجزائر تماما بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف وتعزيز آلية نزع السلاح. وبالنظر إلى المأزق الذي تمر به الآليات ذات الصلة، فإن من الأهمية بمكان أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لتنشيط هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح على نحو فعال ومستدام. وفي ذلك السياق، فإن من المهم ضمان الحفاظ على طابع جميع مكونات آلية نزع السلاح ودورها وولايتها، فضلا عن تحسين فعاليتها. وفي حين يواجه كل من تلك المكونات تحديات مماثلة، تكمن الصعوبة الرئيسية في انعدام الإرادة السياسية اللازمة من جانب بعض الدول الأعضاء لإحراز تقدم وتحقيق نتائج ملموسة.

وعلى الرغم من عدم تمكُّن هيئة نزع السلاح من اعتماد توصيات ملموسة طوال العديد من السنوات، تود الجزائر أن تؤكد مجددا التزامها بولاية الهيئة المتخصصة التداولية والعالمية الوحيدة لنزع السلاح في إطار الأمم المتحدة. عليه، فإننا نواصل دعم عمل الهيئة دعما كاملا، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لتمكينها من تقديم توصيات ملموسة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالها للدورة الحالية.

وتعرب الجزائر أيضا عن تقديرها العميق لمؤتمر نزع السلاح. ونظرا للأهمية الحاسمة للمسائل المدرجة في جدول أعماله، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن. ويلحق المأزق الحالي ضررا بالغا بمصالح الدول غير الحائزة للأسلحة

النووية على وجه الخصوص. ونرى أنه لا يمكن أن يُعزى هذا الجمود إلى فشل أصيل في هذه الآلية المؤسسية، وأنه ليس كامنا في أسلوب عملها.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يعزى الأمر أيضا إلى النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء، أو إلى جدول أعمال المؤتمر. إن قاعدة توافق الآراء هي في الواقع وسيلة لحماية المصالح الأمنية الوطنية لجميع الدول الأعضاء، وليس الأقوى من بينها فحسب. وجدير بالذكر أيضا أن مؤتمر نزع السلاح قدم إسهامات قيمة لتزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. غير أنه لا يمكنه استئناف عمله الموضوعي ما لم تبد الدول الأعضاء فيه الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حلول جماعية يمكن أن تمكنها من التعامل مع التحديات الحقيقية لأمن الجميع.

ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يملك القدرة على كسر الجمود إذا ما تمكنت جميع الدول الأعضاء في المؤتمر من إبداء الإرادة السياسية اللازمة لإحراز تقدم بشأن مسألة نزع السلاح النووي عالميا. كما إننا ما زلنا نرى أن أفضل دليل على قدرة المؤتمر على التوصل إلى حل توفيقي بين أعضائه كان اعتماده بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩ – تحت رئاسة الجزائر – للمقرر CD/1864 بشأن وضع برنامج عمل.

وإذ نرحب، في الوقت نفسه، بالجهود التي بُذلت خلال دورة عام ٢٠١٥ لمؤتمر نزع السلاح، ولا سيما اعتماده للمقرر CD/2022 بشأن إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي معني ببرنامج العمل، فإن الجزائر تؤكد من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لتزع السلاح. والجزائر على استعداد للعمل بصورة بناءة مع جميع الدول الأعضاء بشأن جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بتزع السلاح، وكذلك بشأن سبل ووسائل تنشيط وتعزيز آليه نزع السلاح. ونعيد، في هذا الصدد، تأكيد تأييدنا لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح بهدف استعراض جميع قضايا نزع السلاح وإعادة تأكيد وظيفة آلية المنظمة لتزع السلاح.

وينوه وفد بلدي أيضا بما يقدمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من مساهمة ودعم هام للدول الأعضاء. فقد أنشأت المعهدَ الجمعيةُ العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح، وتعرب الجزائر عن دعمها للمعهد بوصفه مؤسسة مستقلة مكرسة لإجراء بحوث مستقلة بشأن نزع السلاح والمسائل ذات الصلة.

وأخيرا، تؤكد الجزائر من جديد ضرورة مواصلة تعزيز الحوار والتعاون بين اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في وقت سابق. كما نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل الاتحاد الروسي باسم عدد من البلدان المهتمة بدعم مؤتمر نزع السلاح.

ما فتئ السعي المشترك من أجل مراقبة وتنظيم – وفي نهاية المطاف – تخفيض الأسلحة التقليدية وغير التقليدية يتطلب آليات تفاوض فعالة ومتفقا عليها. وبناء على ذلك، أنشأت الأمم المتحدة أخيرا في القرن الماضي الهيكل الأكثر أهمية وتوافقا للتفاوض بشأن الاتفاقيات والمعاهدات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أنشأت الجمعية العامة آلية الأمم المتحدة لتزع السلاح، كما نعرفها، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح قبل ٣٧ عاماً. وكان الشرط الرئيسي الذي تم النص عليه خلال تلك الدورة الاستثنائية بالنسبة لهذه الآلية هو:

”ينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من شأنها أن تضمن حق كل دولة في

الأمن، وعدم حصول أي دولة أو مجموعة من الدول في أي مرحلة على امتيازات دون سواها“ (دإ-٢/١٠، الفقرة ٢٩).

والغرض الرئيسي من إنشاء مؤتمر نزع السلاح هو نزع السلاح النووي، ذلك البند من جدول الأعمال الذي لم تسمح بعض الدول الكبرى بإحراز أي تقدم بشأنه على مدى الأعوام الـ ٣٢ الماضية. إن المنتقدين الرئيسيين لمؤتمر نزع السلاح هم أنفسهم المسؤولون عن التلكؤ بشأن أهم مسائل نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. واضطلعت تلك البلدان كذلك بدور رئيسي في ضمان أن يظل المؤتمر خاملا لعقود من الزمن وفي تعطيل المداولات في هيئة نزع السلاح. وتقتصر اهتماماتها الأنانية على إحراز تقدم بشأن مسألة واحدة في مؤتمر نزع السلاح، من دون الاهتمام بالقضايا الرئيسية الثلاث الأخرى المدرجة على جدول أعماله.

غير أن التحديات التي تواجه جدول أعمال وآلية نزع السلاح على الصعيد الدولي لا تقتصر على مؤتمر نزع السلاح. وقد اتخذت، خلال السنوات العشر الماضية، عدة تدابير من أجل ترشيد وتحسين أساليب عمل اللجنة الأولى. وكانت الأهداف الرئيسية لذلك تحقيق الكفاءة والفعالية وإحراز نتائج، وتواصل اللجنة منذ أكثر من عقد من الزمان العمل وفقا لجدول أعمال مُبسط. غير أنه على الرغم من كل تلك التدابير التي تحركها الرغبة في تحقيق الكفاءة، فإن مستوى فعالية اللجنة الأولى وسلطتها ونتائجها واضحة. وتوحي الوقائع بأنه في ما يتعلق باللجنة الأولى، فإن جدول أعمال وآلية نزع السلاح يواجهان نفس القدر من الجمود الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح. والأهم من ذلك، لم تؤد التغييرات في أساليب العمل كذلك إلى نتائج جوهرية، أي إحراز تقدم بشأن المسألة ذات الأولوية المتمثلة في نزع السلاح النووي.

وبالمثل، لم تتمكن هيئة نزع السلاح من الاتفاق على أي وثيقة لأكثر من عقد ونصف من الزمن. والاختلافات في التصورات والأولويات بين الدول الأعضاء عميقة جدا إلى درجة أن الهيئة لم تتمكن في بعض الأحيان حتى من الاتفاق على صياغة بند جدول أعمالها المتعلق بالأسلحة النووية.

وفي حين أن هناك دائما مجالا للتحسين، فإننا نرى أن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية التعامل مع الديناميات والتطورات السياسية التي تحدث خارج قاعات اجتماعات الأمم المتحدة. فمن الواضح أن هناك أجزاء أخرى من آلية نزع السلاح تواجه صعوبات مماثلة. ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على أن المشاكل التي تواجه آلية نزع السلاح لا هي تنظيمية ولا هي إجرائية. إنما هي تتعلق بالبيئة السياسية الخارجية، التي تؤثر على محافلنا.

ومن أجل إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح وفي الأجزاء الأخرى من آلية نزع السلاح، لا بد من أخذ الشواغل الأمنية لجميع الدول في الاعتبار. إن الاعتراف بتلك الشواغل ومعالجتها هو السبيل الوحيد لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح وتفعيل الآلية. ولم يحدث قط أن اتفقت الدول المتفاوضة على معاهدة ولن يحدث ذلك، ما لم تؤخذ شواغلها الأمنية المشروعة في الحسبان. وعلاوة على ذلك، فإن سياسات التعاون النووي التمييزية التي تنتهجها بعض الدول الكبرى قد أدت إلى انعدام الأمن وإلى حدوث اختلالات. وأدت هذه السياسات، بتقويضها لقواعد عدم الانتشار الدولية سعيا إلى تحقيق القوة والربح، إلى تفاقم التفاوت في مخزونات المواد الانشطارية في جنوب آسيا.

وللأسف، فإن هذه السياسات التمييزية مستمرة من غير أن تواجه معارضة وسط أعضاء مجموعة موردي المواد النووية، التي تتألف من بعض أشد المؤيدين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن بعض أقوى منتقدي ما يسمى بعدم

إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، اضطرت باكستان لاتخاذ موقف ضد الانتقائية والتمييز والاستثنائية في المجال النووي. ولا يمكن أن نتوقع تنازل أي بلد عن مصالحه الأمنية الأساسية من أجل صك لا يكلف جميع البلدان المعنية الأخرى شيئا.

لقد اختار البعض تصوير جهود خاطئة – من قبيل إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة – باعتبارها خطوة كبيرة إلى الأمام. وعلى النقيض من ذلك، فإن هذه المحاولات لا تعطي سوى إحساس زائف بإحراز تقدم. ونؤكد مجددا أن هذه التدابير تتعارض مع الموقف التوافقي الدولي المعترف به والمتمثل في أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. ولم يزد فريق الخبراء الحكوميين عن أنه قام ببساطة بتكرار عمل مؤتمر نزع السلاح بطريقة غير شاملة للجميع. وعلى الرغم من ادعاءات الفريق بخصوص توافق الآراء في تقريره (انظر A/70/81)، فإنه لم ينجح في تقديم أي توصيات توافقية جوهرية.

وكما ذكرنا من قبل، فإن تغيير المحفل أو الشكل لن يذلل العراقيل الأساسية، ولهذا فإنه من المجافي للحكمة، مهما حسنت النوايا، الميل إلى التماس خيارات خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح للنظر على الأقل في بعض، إن لم يكن جميع، المسائل المدرجة على جدول أعماله. إن باكستان لا تدعم إضعاف دور مؤتمر نزع السلاح من خلال عملية غير عالمية تقودها الجمعية العامة، تثير الشقاق ولا يتم الاتفاق عليها بتوافق الآراء.

ومن دواعي الارتياح أنه بعد سنوات عديدة من الجمود، وافق مؤتمر نزع السلاح منذ عام ٢٠١٤ على جدول زمني للأنشطة والذي يتضمن إجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع بنود جدول أعماله بطريقة متوازنة وعادلة. وعلى الرغم من أن هذه المناقشات لا ترقى إلى مستوى المفاوضات أو المفاوضات التمهيدية، فقد أثبتت، في رأينا، جدواها في إبراز الجوانب المختلفة لكل بند من بنود جدول الأعمال وفي زيادة تعزيز اقتناعنا بأن مؤتمر نزع السلاح هو المكان المناسب لإجراء هذه المناقشات. وقد شاركت باكستان بنشاط في المناقشات وقدمت إسهامات فنية بشأن مسألة المواد الانشطارية.

وعلى الرغم من إيماننا الراسخ بأن جمود مؤتمر نزع السلاح لا يمت بأي صلة على الإطلاق إلى أساليب عمله، فإن باكستان مستعدة للانضمام إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد قرار بإنشاء فريق عامل غير رسمي لاستعراض أساليب عمل المؤتمر.

حتى ونحن مستعدون للعمل مع سائر أعضاء مؤتمر نزع السلاح لدراسة مقترحات ملموسة لإصلاحه، نود أن نؤكد على أن مجرد تغيير أساليب العمل، حتى بتعديل قاعدة توافق الآراء أو تمديد فترة ولاية الرؤساء، لن يؤثر على حسابات الأمن القومي للدول والتي تتخذ تلك الدول مواقفها في المؤتمر استنادا إليها.

وباكستان تؤمن إيمانا قويا بضرورة الحفاظ على جميع عناصر آلية نزع السلاح التي وُضعت بتوافق الآراء. ومن شأن أي جهد لتجاوز أو إضعاف تلك الآلية أن يقوض التوافق والمشروعية. وباكستان لن تكون جزءا من أي جهود من هذا القبيل. وبدلا من الحلول الجزئية والانتقائية التي تهدف إلى تعزيز آلية نزع السلاح، تدعو باكستان إلى بناء توافق جديد ومتوازن في اللآراء للتعامل مع المأزق الحالي في آليات وطرائق تعزيز السلام والأمن العالميين، وكذلك للنهوض بمفاوضات نزع السلاح.

وتؤيد باكستان تأييدا تاما الدعوة التي وجهتها منذ زمن طويل حركة عدم الانحياز، التي تضم ما يقرب من ثلثي أعضاء

الأمم المتحدة، إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وأخيرا، يتعين على جميع الدول الأعضاء، وخاصة القوى الكبرى، إظهار الإرادة السياسية اللازمة، فضلا عن الالتزام باحترام الشواغل الأمنية لجميع الدول، لنتمكن من إحراز تقدم وكسر الجمود في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتقف باكستان على أهبة الاستعداد للقيام بذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأنه ينبغي ألا تتجاوز مدة مداخلاتها خمس دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية.

السيد بوريفدوري (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): ما فتئت منغوليا تعتبر نزع السلاح بجميع جوانبه إحدى أولويات الدبلوماسية المتعددة الأطراف لأن نزع السلاح أمر أساسي للسلام والأمن العالميين. وفي ضوء التزامها واستعدادها للإسهام في تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فإن منغوليا يساورها قلق حقيقي إزاء الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح، فضلا عن استمرار فشل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في تقديم توصيات بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

وبالرغم من الجمود الطويل الأمد، لا يزال المجتمع الدولي يثق بنا، نحن أعضاء تلك الهيئات، ويحثنا على استئناف الأعمال الفنية والوفاء بولايتنا. ولذلك، فقد حان الوقت لإظهار الإرادة السياسية اللازمة واتخاذ إجراءات ملموسة لإحراز تقدم. وقد أفادت السفيرة ديل هيغي، ممثلة نيوزيلندا بصفتها رئيسة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام، بأن أعضاء المؤتمر يواصلون جهودهم الرامية إلى المضي قدما في أعمال المؤتمر. وعلى سبيل المثال، أعاد المؤتمر إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بمناقشة الخيارات الممكنة لوضع برنامج عمل، وعقد أيضا سلسلة من المناقشات غير الرسمية بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال، وفقا لجدول أنشطة المؤتمر.

وعلى الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح ليس مكلفا بإجراء مداولات، يعتقد وفد بلدي أن هذه المناقشات المنظمة والموضوعية بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية ستفيد أيضا في إيجاد أرضية مشتركة وربما تيسر في نهاية المطاف السير على الطريق صوب استئناف المفاوضات. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، عقدنا أثناء الرئاسة المنغولية للمؤتمر في هذا العام اجتماعات عامة رسمية لإجراء مناقشات مركزة بشأن القضايا الأساسية الأربع: نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أننا بحاجة إلى كفالة الاستمرارية واتباع نهج موجه نحو تحقيق نتائج في مناقشاتنا المنظمة الجارية في مؤتمر نزع السلاح.

وفي هذه السنة، أجرى الرؤساء المتعاقبون للمؤتمر أيضا مشاورات مع الدول الأعضاء حول المقترحات بشأن المسائل المتعلقة بتحسين أداء المؤتمر وربما تغيير أساليب عمله. ورغم أن المؤتمر لم يتمكن من تحقيق نتائج ملموسة بشأن تلك القضايا، فقد كانت المشاورات عملية مفيدة على صعيد تبادل الآراء بشأن الجوانب المختلفة. ويرى وفد بلدي أن من المهم أن يواصل مؤتمر نزع السلاح جهوده الرامية إلى استكشاف إمكانية ضمان تحسين أداء المؤتمر وفعاليته بغية التغلب على مأزقه الحالي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشيد بمبادرة عقد المنتدى المشترك غير الرسمي بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني والذي استضافه بنجاح الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح في ١٩ آذار/مارس.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل خطوة إيجابية وتدبيرا هاما نحو تعزيز جهود نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. وبالتالي، فإنه بينما تعزز منغوليا مركزها باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية، فإنها تعتقد أنه ينبغي تعزيز المناطق الحالية ويجب اتخاذ تدابير لتشجيع إنشاء

مناطق جديدة، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا. وفي هذا الصدد، ترحب منغوليا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٦٩، الذي مكن من عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا في هذا العام في نيويورك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على إندونيسيا، رئيسة المؤتمر، لما أبدته من التزام وتفان لجعل المؤتمر حدثا ناجحا.

أود أن أقول بضع كلمات بشأن مشروع قرارنا المعنون ”حياد منغوليا الدائم“. فكما هو معروف، عقد وفد بلدي جولتين من المشاورات غير الرسمية بشأن المشروع في ١٤ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات الثنائية. وجرت الموافقة على نص مشروع القرار إلى حد كبير. بيد أن بعض الوفود طلبت المزيد من الوقت لدراسته. وبعد التشاور مع عاصمة بلدي ومقدمي مشروع القرار، قرر وفد بلدي أن يؤجل مؤقتا تقديم مشروع القرار. ونعتزم طرحه في أيار/مايو المقبل في جلسة عامة للجمعية العامة. ويود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه العميق لجميع الوفود الأخرى، ولا سيما الوفود المشاركة في تقديمه، على تفهمها ودعمها المستمر.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن منغوليا تأمل بإخلاص أن تتمكن ”آلية نزع السلاح“ الحكومية الدولية من إنهاء هذا الجمود وأن تشرع مرة أخرى في تنفيذ ولايتها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فرنسا لعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.30.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد فرنسا بيان الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أدلي بنسخة مختصرة من الملاحظات الإضافية التي أود أن أقدمها بصفتي الوطنية. وسيكون النص الكامل لبياني متاحا على موقعنا الشبكي، France Désarmament.

تهدف آلية نزع السلاح إلى تنظيم وتنفيذ الإجراءات المتعددة الأطراف التي ينبغي أن تجسد الإرادة المشتركة من أجل بناء عالم أكثر أمنا. ولا تزال فرنسا ملتزمة بآلية نزع السلاح ومؤسساتها، على النحو الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وعلى الرغم من الأوضاع المتباينة، فإن هذه المؤسسات توفر لنا إطارا متينا يظل ذا أهمية حيوية لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح.

واللجنة الأولى تؤدي دورا رئيسيا، إذ أنها توفر منتدى يمكن فيه لكل دولة عضو عرض رؤيتها وبيان موقفها بشأن قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وعلى هذا النحو، فإن المناقشات بشأن نزع السلاح تجمع الآن بين طائفة واسعة من النُهج التي ينبغي ألا تجعلنا نغفل عن البعد الجماعي والعالمي للمخاطر. ولهذا السبب، من المهم أن نركز خلال عملنا في هذا العام على ما يجمعنا، وليس على ما يفرقنا ولهذا السبب أيضا، علينا أن نسعى إلى إعطاء الأولوية للنُهج القائمة على توافق الآراء. فمبدأ توافق الآراء هو الضمان للمشاركة الفعالة واحترام المصالح المشروعة للدول. إن قاعدة توافق الآراء، والتي لا تشكل عقبة بالمرة، تضمن تطبيق الاتفاقات التي نتوصل إليها من جانب جميع الأطراف التي اعتمدتها.

وأود أن أذكر بالتزام فرنسا بمؤتمر نزع السلاح، المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح ذات النطاق العالمي. وبالفعل، فإن مؤتمر نزع السلاح أو الهيئات التي سبقته كان المحفل الذي شهد التفاوض على معاهدات نزع السلاح الرئيسية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وإلى جانب شرعيته التاريخية، فإن مؤتمر نزع السلاح يتمتع بثلاث مزايا تجعله هيئة لا يمكن الاستغناء عنها: قاعدة

توافق الآراء والخبرات ومشاركة جميع الدول ذات القدرات الأساسية. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا حيال مأزق مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، فقد أُحرز تقدم، ولا سيما خلال المناقشات الموضوعية جدا التي عقدت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وأشار جميع المشاركين إلى المناقشات المتعمقة والمفصلة والتقنية التي مكنتنا من التغلب على بعض الانقسامات وأتاحت لنا رؤية أعمق للصعوبات. وأثبتت تلك المناقشات، أكثر من أي وقت مضى، أن الوقت قد حان تماما الآن لإجراء مفاوضات بشأن موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والتي ينبغي أن تبدأ دون تأخير في مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أقول بضع كلمات عن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. لا يمكن إنكار أن الهيئة لم تف بوعودها. بيد أنها أسفرت في الماضي عن عناصر مفيدة. وللأسف، نرى أن المناقشات غير المجدية التي تجريها هيئة نزع السلاح اليوم هي أساسا نتاج المصالح المتباينة بشكل متزايد، وليست مسألة مؤسسية بحتة.

وينبغي ألا نخرج باستنتاجات خاطئة من الصعوبات التي تواجهها هيئات نزع السلاح. لقد طُرحت أفكار كثيرة أثناء عملنا. وهناك بعض الاقتراحات المثيرة للاهتمام، في حين لا ترقى أخرى إلى ذلك. والالتفاف على هذه الهيئات، على سبيل المثال، ليس حلا. إذ أنه لن يبدد المعارضة ولن يتغلب على الانقسامات السياسية. وفرنسا مقتنعة بأنه من أجل المضي قدما، نحن بحاجة إلى الاتفاق على نهج تطلعي بروح المسؤولية المشتركة. ومن خلال نهج تدريجي عملي وواقعي فحسب، يمكننا المضي قدما.

وأود أن أختتم ببضع كلمات عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يضطلع بدور خاص في إطار آلية نزع السلاح. إن المجتمع الدولي يحتاج إلى عمل المعهد. ولئن كان المعهد مؤسسة مستقلة، فإن تركز على احتياجات الدول الأعضاء. ولكن مثلما نحتاج إلى المعهد، فإن المعهد بحاجة إلى دعمنا. وهذا هو شرط الحفاظ على استقلاله، وهو أمر ضروري للحفاظ على جودة بحوثه وتوعية أوساط نزع السلاح.

وفرنسا، كما هو معروف، تتحمل مسؤولية خاصة تجاه المعهد، إذ تقدم كل خمس سنوات مشروع قرار يتعلق بالمؤسسة. وعام ٢٠١٥، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد، هو عام سيتعين على المعهد خلاله مواجهة عدد من التحديات المؤسسية والمالية. وعلى هذا النحو، فإن مشروع القرار الذي تقدمه فرنسا في هذا العام (A/C.1/70/L.30) لا يهدف فحسب إلى دعم المعهد خلال هذه الأوقات الصعبة، بل أيضا الإعداد للمستقبل والتأكد من استناد المعهد إلى أساس أكثر استقرارا وفعالية واستدامة وهو ما من شأنه المساعدة على تعزيز علاقاته مع الدول الأعضاء.

السيدة نايدو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أقول إن نسخة من بياني الكامل متوفرة على نظام الخدمات الموفّرة للورق.

إننا نرحب بالتقدم الذي تحقق خلال السنة المنقضية في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي في بيئة نزع السلاح المتعدد الأطراف والأمن الدولي. وللأسف، فإن مجال نزع السلاح النووي لم يشهد تقدما يضاهي التقدم المحرز في مجالي الأسلحة التقليدية والأسلحة الكيميائية. ومما يثير القلق بوجه خاص بالنسبة لجنوب أفريقيا هو المأزق المستمر الذي يواجه آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويؤثر الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح وغياب الاتفاق في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة سلبا على النظام المتعدد الأطراف. ويجب السماح لهذه الهيئات الاضطلاع بولاياتها كي تحافظ على أهميتها. ويشعر وفد بلدي بخيبة الأمل لأن الدورة الموضوعية

لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٥ انتهت من دون اعتماد أي استنتاجات في نيسان/أبريل. وهذا للأسف من أعراض الجمود الذي تتصف به مداولات الهيئة منذ أكثر من عقد.

ومن بواعث القلق الخاص لوفد بلدي حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ويتمثل جوهر المشكلة في استمرار مقاومة عدد قليل من الدول لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وللخضوع لسيادة القانون الدولي. وتشيد جنوب أفريقيا بكل رؤساء دورة عام ٢٠١٥ لمؤتمر نزع السلاح لما بذلوه من جهود من أجل وضع برنامج عمل. ولكن نشعر بخيبة الأمل مرة أخرى لعدم تمكن المؤتمر من استئناف العمل الموضوعي. وقد شاركت جنوب أفريقيا على مر السنين في المناقشات غير الرسمية وفقا لجدول الأنشطة، وخلال السنوات القليلة الماضية في الفريق العامل غير الرسمي المعني بوضع برنامج عمل. وقمنا بذلك لأننا كنا نأمل أن تساعدنا تلك المناقشات غير الرسمية على تجاوز حالة الجمود المستمر. وللأسف، لم يكن الحال كذلك، إذ يبدو أن البعض قد دعموا تلك الجهود بهدف خلق شعور وهمي بحدوث تقدم في المؤتمر. وبالرغم من أننا واصلنا الامتناع عن عرقلة توافق الآراء بشأن القرارات في هذا العام، لا ترى جنوب أفريقيا أي فائدة للمشاركة في هذه الأنشطة المتكررة.

لقد بات أكثر وضوحاً مع كل عام يمر أنّ الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مستاءة من عدم التقدم في سياق نزع السلاح النووي. وفي نيسان/أبريل، أيد ١٦٠ بلدا البيان المشترك الذي أدلت به النمسا في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اجتمع ١٥٨ بلدا في فيينا للمشاركة في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وشاركت الدول الأعضاء بنشاط في عام ٢٠١٣ في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع مقترحات للمضيّ قدمًا بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وعقدت الجمعية العامة اجتماعا ناجحا رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي.

وفي عام ٢٠١١، قدّمت جنوب أفريقيا، إلى جانب هولندا وسويسرا، مشروع القرار A/C.1/66/L.39 بهدف تنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وأدت تلك المبادرة إلى اتخاذ القرار ٦٦/٦٦ بتوافق الآراء، وقررت أطراف المبادرة استكشاف ودراسة وتوحيد الخيارات والاقتراحات والعناصر لتنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، فإننا نرحب بالمبادرات المختلفة التي أطلقت خلال السنة الماضية. وفي ظل وجود المزيد من الأنشطة المخططة لعام ٢٠١٦، تعتقد جنوب أفريقيا أنه يمكن إيجاد حلول وأنّه يمكن تعزيز الحوكمة المتعددة الأطراف وسيادة القانون على الصعيد الدولي في مجال نزع السلاح.

وما زلنا على استعداد للنظر في أي مقترحات من شأنها أن تساعد فعلا في تجاوز حالة الجمود في المؤتمر. بيد إن كان المؤتمر لا يزال عاجزا عن تنفيذ ولايته، فقد يكون من الضروري النظر في تعليق أعماله حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن بدء المفاوضات أو النظر في خيارات أخرى للمضي قدما بالعمل الهام المناط بهذه الهيئة. والمفاوضات ضرورية إذا أردنا تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وهو أمر أساسي في تهيئة بيئة يسودها السلام والأمن والتي تتمكن فيها جميع البلدان من العمل وفقا لنفس القواعد. وهذه المفاوضات أمر حيوي إذا أردنا أن نحرز التقدم المطلوب في نزع السلاح النووي الذي ينشده المجتمع الدولي. وستواصل جنوب أفريقيا المشاركة النشطة وبصورة بناءة في مؤتمر نزع السلاح ومنتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف الأخرى بهدف البحث عن حلول.

ختاماً، يودّ وفد بلدي أن ينوّه بالدور والمساهمة الهامّين للمجتمع المدني في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد

الأسلحة. ويحدونا الأمل في أنه يمكن مواصلة تعزيز التفاعل بين الحكومات وأعضاء المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بحيث يمكننا جميعاً أن نستفيد من الرؤى والأفكار المتنوعة التي تقدمها تلك الدوائر المعنية المختلفة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أطلب إلى الممثلين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة من شأنها أن تسمح للمترجمين الشفويين بأداء واجباتهم على النحو السليم.

السيد نات (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما تؤيد الهند البيان الذي سيدلي به الاتحاد الروسي باسم مجموعة الدول الأعضاء الداعمة لمؤتمر نزع السلاح.

إن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي أنشئت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي تتألف من ثلاث هيئات، وهي: اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، لا تزال هامة وصالحة. وفي حين أن استعراضها بشكل شامل ينبغي أن يكون من اختصاص الدورة الاستثنائية الرابعة لجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، سيكون من المفيد النظر في سبل تحسين كفاءة عملها.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي وتتحمل مسؤولية رئيسية في مجال نزع السلاح. واللجنة الأولى هي تجسيد لثقة المجتمع الدولي في فائدة النهج المتعددة الأطراف تجاه مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. إن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد الذي يتيح النظر المتعمق في مسائل محددة لنزع السلاح من أجل بناء المزيد من التفاهم وتوافق الآراء بشأن القضايا المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح الدولي. وقد وضعت الهيئة عدة مجموعات هامة من المبادئ التوجيهية والتوصيات للجمعية العامة في الماضي. ونؤيد الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط عمل الهيئة خلال دورتها الحالية التي تمتد لثلاث سنوات.

ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال لديه الولاية والعضوية والنظام الداخلي ليضطلع بمسؤولياته بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن المسألة. وحيث أن قرارات مؤتمر نزع السلاح تؤثر على الأمن القومي، فمن المنطقي أن يضطلع بعمله ويعتمد قراراته بتوافق الآراء. وينبغي للدول الأعضاء توخي الحذر في استخدام الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية، ولا سيما تلك التي تتمتع بولاية تفاوضية، للاستعاضة عن آلية نزع السلاح، لأن النتائج ستكون غير مؤكدة.

وتظل الهند ملتزمة بالجهود الرامية إلى تمكين مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله والإسراع باستئناف العمل الموضوعي. ولئن كنا نتشاطر خيبة الأمل لأن المفاوضات لم تبدأ بعد، نقدر العمل الذي أُنجز في هذا العام في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بوضع برنامج عمل والذي تشترك فنلندا في رئاسته، وكذلك تقريره المعتمد بتوافق الآراء.

وقد شاركت الهند بنشاط في المناقشات غير الرسمية المنسقة بشأن أربعة من بنود جدول أعماله، والتي أتاحت الفرصة للنظر المتعمق في المسائل المثارة.

ونقدر حقيقة أن الأمين العام قد أشاد بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة (انظر A/70/81) المقدّم للمؤتمر، ونشير إلى أن فريق الخبراء الحكوميين حدد مؤتمر نزع السلاح باعتباره مكان المفاوضات.

إن عضوية مختلف أفرقة الخبراء الحكوميين التي يشكلها الأمين العام موضوع مثير للقلق في هذه اللجنة. ويؤسفنا استبعاد الهند من فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وفريق الخبراء الحكوميين

المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الأمر الذي يقلل – في رأينا – من شأن محتوى مداولاتهما وتقاريرهما. ونأمل أن تكون أفرقة الخبراء الحكوميين التي سيجري إنشاؤها مستقبلا أكثر توازناً وتمثيلاً، وأن تسمح بمشاركة الدول الأعضاء الراغبة في تقديم مساهمة إيجابية، والقادرة على ذلك.

وتثمن الهند عاليا معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، استناداً إلى الولاية الموكلة إليه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونؤيد بقوة الجهود الجارية لضمان فعالية واستدامة المعهد في الأجل الطويل بوصفه هيئة بحثية ذات أهمية عالمية حتى يمكنه الوفاء بولايته المتمثلة في إجراء بحوث متعمقة وطويلة الأجل بشأن مسائل نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي.

وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتمكين مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ من استئناف مهامه من كاتماندو في وقت مبكر.

وينبغي للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام أن يكون أكثر تمثيلاً للتمكين من اتباع نهج شامل للجميع وتطلعي حيال مسائل نزع السلاح على الصعيد العالمي. ومن حيث عمق التحليل وجودة الرؤية، فإن تقارير المجلس الاستشاري في السنوات الأخيرة لم تكن ملهمة.

السيد لاغنر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يواجه المجتمع الدولي تحديات أمنية متعددة ذات طابع عالمي، وهي تتطلب حلولاً تعاونية ومتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، ما زلنا مقتنعين تماماً بالأهمية الأساسية لقيام مؤتمر نزع السلاح بوظائفه وقدرته على الاضطلاع بدوره بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لمسائل نزع السلاح.

إن عجز مؤتمر نزع السلاح عن الوفاء بولايته التفاوضية لمدة ٢٠ عاماً تقريباً مدعاة للقلق الشديد. وكما أكد الأمين العام أمام المؤتمر في وقت مبكر من دورة عام ٢٠١٥، فإن المجتمع الدولي لن يرضى عن مؤتمر لا يساعده في التقدم نحو عالم أكثر أماناً وأن تلك الهيئة تخاطر بأن تتجاوزها الأحداث إذا ظلت لا ترقى إلى مستوى التوقعات.

وفي هذا العام، الذي يمثل بداية دورة عمل جديدة لمدة ثلاث سنوات، لم تنجح أنشطة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في جسر هوة الانقسامات الطويلة الأمد؛ بل أنها قد أدت على ما يبدو إلى تعميقها. ويجب بذل كل جهد ممكن من أجل تحسين أساليب عمل هيئة نزع السلاح. وبغية إزالة عقبة واحدة معروفة جيداً، اقترحت سويسرا، على سبيل المثال، اقتصار المناقشات على موضوع واحد في كل عام، بدلاً من البنديين المعتادين المكرسين للأسلحة النووية والأسلحة التقليدية. وفيما يتعلق بهذه الهيئة، اللجنة الأولى، نقرّ أيضاً بأن ثمة إمكانية للإصلاح وندعم جهود الرئيس في ذلك الخصوص، مثلما أيدنا العديد من أسلاف الرئيس.

وفي هذا الصدد، من المهم للغاية تنشيط مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح وآلية نزع السلاح بشكل عام. ولا تزال فقرات منطوق القرار ٦٦/٦٦، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ٢٠١١، صالحة اليوم تماماً. إلا أن سويسرا تدعو الدول الأعضاء إلى أن تدرس على نحو أوثق مختلف الخيارات والمقترحات والعناصر اللازمة لتنشيط آلية نزع السلاح. وعلى الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح قد نجح في إحراز بعض التقدم في مجالات معينة، وهو ما ينبغي أن يستمر في القيام به، لا تزال هناك مجالات أخرى لم تستكشف بعد في هذه المرحلة. وأود أن أذكر هنا بأن مؤتمر نزع السلاح يحتاج إلى إعادة تقييم لأساليب عمله والنظر عن كثب في الطريقة التي يتفاعل بها مع المجتمع المدني.

لا تؤدي الحالة التي يجد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح نفسه فيها حالياً إلا إلى تعزيز شواغلنا إزاء العقبات

التي تؤثر على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. فقد أنشئ المعهد في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ولذلك، فهو عنصر من عناصر آلية نزع السلاح للمنظمة، جنباً إلى جنب مع مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. ويقدم المعهد إسهاماً حيوياً عبر الوفاء بولايته لتيسير المفاوضات في هذا الميدان وتقديم تقارير وتحليلات موضوعية والاضطلاع بدراسات متعمقة طويلة الأمد.

ونود أن نتقدم بالشكر إلى مدير المعهد بعد أن وصف حالة المعهد. وقد بين لنا هذا العرض بوضوح أن المعهد حالياً في وضع مالي خطير للغاية، مما يجعل من الصعب عليه مواصلة أنشطته. وفي حين أن الإجراءات الإدارية والمحاسبية الجديدة التي طُبقت في الأمم المتحدة تؤدي إلى تفاقم هذه الحالة، يرجع سبب هذه الحالة العصيبة أساساً إلى غياب نظام مستدام للتمويل والتآكل التدريجي للإعانات الآتية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وإذا لم نفعل شيئاً لتصحيح الوضع، سيضطر المعهد إلى التوقف عن العمل في غضون بضعة أشهر. ولذا، فمن المحتم أن تتخذ اللجنة الأولى خلال هذه الدورة تدابير قوية لدعم المعهد.

ويجب أن يوضع على وجه السرعة نظام مالي مستدام يتيح للمعهد مواصلة أنشطته على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، هنالك ضرورة لزيادة المساهمة المقدمة إلى المعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة بغية تغطية تكاليف الموظفين الأساسيين اللازمين لتشغيله. وعلاوة على ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تعطي المعهد كل دعم يحتاجه، على النحو المطلوب بموجب النظام الأساسي للمعهد. ونرحب بالمرونة التي سبق البرهان عليها.

ومع أن هذه التدابير يجب البت فيها في أقرب وقت ممكن، فإن تنفيذها سيستغرق بعض الوقت. وفي ضوء التحديات العاجلة التي تواجه المعهد، من الضروري في الوقت ذاته أن تدعم الدول الأعضاء المعهد على أساس ثنائي. وبالإضافة إلى المساهمة في ميزانية المعهد ودعم العديد من مشاريعه، قدمت سويسرا في بداية هذا العام مساهمة إلى صندوق الاستقرار الذي أنشأه المعهد. وتعتزم سويسرا مواصلة هذا الدعم، وستزيد هذا التمويل في هذه السنة، حيث ستقدم تبرعات إضافية غير مخصصة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وتدعو سويسرا الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إلى بذل جهود مماثلة.

وأخيراً، نرحب بمشروع القرار بشأن المعهد الذي اقترحه وفد فرنسا (A/RES/70/69)، ونأمل أن يحظى بالدعم اللازم من قبل جميع الدول الأعضاء.

السيد جي هاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): في السنوات الأخيرة، انتاب المجتمع الدولي قلق متزايد إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ويكمن السبب الجذري للمأزق الحالي الذي تقع فيه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، أولاً وقبل كل شيء، في العوامل السياسية أكثر من كونه في الآلية نفسها أو في نظامها الداخلي.

إن التغيرات العميقة والمعقدة في المشهد الأمني الدولي، والأهم من ذلك، المعايير المزدوجة والمذاهب الخاطئة للسعي إلى تحقيق الأمن المطلق هي العقبات الرئيسية التي تعرقل التقدم في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وفي ظل الظروف الجديدة، ينبغي أن نبذل جهودا لإيجاد حلول ممكنة لتنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة. وعلينا أن نكون ابتكاريين مع الحفاظ على المنجزات السابقة وكفالة استمرارية الآلية الموجودة. وينبغي لجميع الأطراف الحفاظ على سلطة ومصداقية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بطريقة مسؤولة، مما يمكنها من الاضطلاع بدورها كاملاً في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

أولا، ينبغي لجميع الأطراف أن تبدي الإرادة السياسية الكافية لدعم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بغية سد الفجوات وإيجاد أرضية مشتركة من خلال المشاورات على

أساس المساواة والمنفعة المتبادلة. وينبغي أن نعمل جاهدين من أجل التوصل إلى حلول مقبولة للجميع بحيث يمكن لكل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بدء أعمالهما الموضوعية في وقت مبكر.

ثانيا، ينبغي الحفاظ على مبدأ توافق الآراء. فتوافق الآراء،، بوصفه لب النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، هو الضمانة المؤسسية لتحقيق أمن عالمي ومتساو ومشترك من خلال نزع السلاح على صعيد متعدد الأطراف. ويبين التاريخ أن مبدأ توافق الآراء يمكن أن يكفل إجراء المفاوضات ذات الصلة على نحو منظم وتحقيق نتائج أكثر فعالية وعالمية. فالابتكار يعني أنه، في ضوء الوضع الجديد، يجب أن نواكب الزمن المتغير وأن نفكر خارج الإطار التقليدي في سعينا إلى إيجاد مسار جديد للتغلب على الجمود.

وينبغي أولا، تحديث بنود جدول أعمال نزع السلاح. فمن ناحية، لا تزال بنود جدول أعمال نزع السلاح التقليدية التي أقرتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح مهمة؛ ومن ناحية أخرى، ثمة تأثير عميق للتطور العلمي والتكنولوجي والثورة العسكرية على التوازن الاستراتيجي والاستقرار على الصعيد العالمي، وكذلك عملية تحديد الأسلحة. ومن ثم، ليس من المستصوب التمسك بشكل جامد ببنود جدول أعمال وضعت قبل ٣٠ عاما. والبحث عن حلول جزئية خارج الآلية القائمة ليس هو السبيل الصحيح للمضي قدما.

ثانيا، ينبغي النظر في توسيع العضوية. فقد أصبح نظام التعددية القطبية وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية السمة الرئيسية للعالم المعاصر اليوم. ويشكل الافتقار إلى التمثيل الواسع والشمول عيبا حقيقيا من عيوب مؤتمر نزع السلاح. ولا يؤدي الوضع الراهن إلى ترسيخ سلطة المؤتمر. ونهيب بالدول الأعضاء أن تولي اهتماما كبيرا لهذه المسألة وأن تتصدي لها على النحو الواجب.

وتؤيد الصين البيان المشترك الذي سيدلي به وفد الاتحاد الروسي، دعما لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة عن البلدان المتقاربة التفكير. وترحب الصين بالتقدم المحرز في عمل المؤتمر، بما في ذلك إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل وبالمناقشات المتعمقة والشاملة بشأن بنود جدول الأعمال الأربعة الأساسية وفقا لجدول الأنشطة. ونأمل أن تقيم جميع الأطراف تلك التطورات الإيجابية وتعمل بجد للتبكير ببدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن.

وتشيد الصين بكازاخستان والمغرب اللتين ترأسان الفريقين العاملين التابعين لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وتدعمهما في جهودهما البناءة لتنشيط عمل الهيئة. ويحدونا الأمل في أن تتبع جميع البلدان نهجا منطقيا وعمليا تجاه مركز ودور هيئة نزع السلاح وأن تعمل بطريقة إيجابية وواقعية بغية إحراز تقدم في هذه الجولة الاستعراضية. وستواصل الصين، إلى جانب الأطراف الأخرى، العمل من أجل تنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف الحالية في إطار الأمم المتحدة.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان حركة عدم الانحياز.

إن جمهورية إيران الإسلامية تعلق أهمية كبيرة على مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض في ميدان نزع السلاح. فالمسائل المتعلقة بنزع السلاح دقيقة ومتعددة الأبعاد. كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الأكبر للأمن القومي للدول الأعضاء. ولذلك، فإن المفاوضات المتعددة الأطراف غير التمييزية والشفافة والقائمة على توافق الآراء داخل الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد لمعالجة مسائل نزع السلاح.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية على الأهمية الحيوية لآلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح القائمة، وعلى

صلاحيتها المستمرة. ونحن نؤمن إيمانا قويا، في ذلك الصدد، بأن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح وينبغي أن تظل كذلك. كما نؤكد من جديد على أهمية وجدوى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة.

لقد أصدر مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح صكوكا عالمية تاريخية في الماضي، استناداً إلى أساليب عملهما القائمة ونظامهما الداخلي، ولا سيما قاعدة توافق الآراء. وهذا الأمر لا يثبت أهمية ولايتهما فحسب، بل أيضا كفاءة وفعالية نظامهما الداخلي، ولا سيما قاعدة توافق الآراء. ولذلك، تكمن الصعوبة الرئيسية في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح في عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لدى بعض الدول لإحراز تقدم، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي. وعلى سبيل المثال، تمثل المعايير المزدوجة والسياسات التمييزية والنهج الانتقائية إزاء المسائل الأربع الأساسية المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح. وفي مثل هذه الظروف، لا يمثل تغيير النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح ولا كثرة مشاريع القرارات وتقديم مقترحات غير قابلة للتنفيذ للتعامل مع مسائل نزع السلاح الحساسة للغاية حلا حكيما. ولا يوجد، في رأينا، بديل لمؤتمر نزع السلاح ولقاعدته المتمثلة في توافق الآراء. وبالمثل، لا يمكن الاستعاضة عن دور دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بمبادرات مصطنعة. ويجب إلقاء اللوم الكامل في الجمود الحالي في كل من هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح على البلدان التي تعتبرهما، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، محفلا لتناول مسألة وحيدة، بدلا عن إلقاء اللوم على قاعدة توافق الآراء في الهيئة والمؤتمر.

ونحن نعتقد أن آليه نزع السلاح القائمة، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، بحاجة إلى دعم وتحسين كاملين. وهذا هدف عام ومسؤولية مشتركة. ونود التشديد بوجه خاص، في ذلك الصدد، على ضرورة تعزيز دور الآلية في ميدان نزع السلاح النووي. فهذه أولى أولويات المجتمع العالمي في ميدان نزع السلاح. وبناء على ذلك، نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يركز على النهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وصولا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤيد بقوة، في ذلك السياق، تبكير مؤتمر نزع السلاح ببدء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، على النحو الذي اقترحته حركة عدم الانحياز في أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق للجمعية العامة معني بنزع السلاح النووي (انظر A/67/PV.48)، والذي عقد في عام ٢٠١٣.

وستواصل جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها عضوا نشطا، دعم وضع برنامج عمل متوازن وشامل للتغلب على الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح. كما يؤيد وفد بلدي موقف حركة عدم الانحياز بشأن التطبيق الصارم لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تشكيل أفرقة الخبراء الحكوميين في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ونحث الأمين العام على اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل كفالة عضوية أكثر توازنا لأفرقة الخبراء الحكوميين مستقبلا وذلك، بوسائل من بينها توسيع نطاق عضويتها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على الدور الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح في تدريب دبلوماسيينا في مجال نزع السلاح. فمما لا شك فيه أنه إسهام قيم تجاه المهنية في محافل نزع السلاح. وسنواصل دعمه.

السيدة راموس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلي به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. غير أننا نود الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي الذي يحكم مفاوضات نزع السلاح. والحلول التي تتفق عليها أطراف

متعددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، هي الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة المسائل ذات الصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

بقد أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة آلية نزع السلاح الحالية في منظومة الأمم المتحدة. ويضطلع كل عنصر من عناصرها بدور هام ولديه وظائف محددة ينبغي الحفاظ عليها.

وهذه الآلية ما زالت بعيدة عن الكمال، ولذلك، تؤيد كوبا الجهود الرامية إلى تحسين أدائها وتنشيطها. وفي الوقت نفسه، فإننا لا نشارك البعض حجته بإلقاء اللوم على أساليب عمل الهيئات الحالية التي تضمها تلك الآلية في عدم ظهور نتائج ملموسة، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي. والسبب الرئيسي لحالة الجمود هو غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول. والمؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان مثالاً واضحاً على ذلك. وتبين للجميع بوضوح مدى اتساع الهوة بين الخطاب وإعلان النوايا الحسنة، من جهة، والإجراءات العملية التي تبدى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية استعداداً للسماح بها فعلاً، من جهة أخرى.

إن مؤتمر نزع السلاح يؤدي دوراً أساسياً باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن معاهدات نزع السلاح. وكانت تلك الهيئة، تاريخياً، قادرة على إنتاج المعاهدات عندما سادت الإرادة السياسية لجميع أعضائها. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد دون مزيد من التأخير برنامج عمل شامل ومتوازن يأخذ في الاعتبار الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، ترى كوبا أن مؤتمر نزع السلاح مهيأ للتفاوض بالترادف على معاهدة للقضاء على الأسلحة النووية وحظرها، ومعاهدة تحظر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة توفر ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل كوبا، ومعاهدة أخرى لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى وتعالج المسائل ذات الصلة بالمخزونات أيضاً.

والتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية سيكون خطوة إيجابية، وإن كانت غير كافية، إن لم نتمكن من تحديد خطوات المتابعة لتحقيق نزع السلاح النووي. ونرى أنه ما من أولوية أعلى أو أكثر إلحاحاً لمؤتمر نزع السلاح من بدء المفاوضات بشأن الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها.

وأهمية لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية في مجال نزع السلاح تتجلى بوضوح من خلال التوصيات الهامة التي قدمتها اللجنة بمرور الوقت للتفاوض على معاهدات دولية واعتماد تدابير بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وحتى عندما لم يتسنى الاتفاق بشأن بعض التوصيات، فقد أثبتت مداولات لجنة نزع السلاح جدواها. فما من محفل يهيئ منبراً أفضل من اللجنة لمناقشة قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة بتعمق بين جميع الدول الأعضاء بطريقة شاملة وجامعة وشفافة. وهذا من شأنه أن يسمح بفهم أفضل للمواقف ويجعل من الممكن تحديد نقاط الخلاف والاتفاق بوضوح.

وعدم إحراز تقدم في آلية نزع السلاح يجب ألا يكون ذريعة لتجاهلها أو التقليل من شأنها. ونحن نعارض إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في مجموعات مخصصة من البلدان أو في إطار آليات أخرى، خارج تلك الآلية، تتصف بالانتقائية وعدم الشمول وغياب الشفافية.

ختاماً، أود التأكيد على أن كوبا تدعو إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في

أقرب وقت ممكن. ونرى أن ذلك سيكون له أثر إيجابي على تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتحسينها.

السيد كمنت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): النمسا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذه الجلسة.

تعلق النمسا أهمية قصوى على وجود نظام متعدد الأطراف وفعال ويعمل بشكل جيد لمعالجة التحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وإذا ألقينا نظرة على المحافل القائمة، من السهل أن نجد عيوباً كثيرة، الأمر الذي يمنعنا من تحقيق تقدم في تلك المسائل الرئيسية. لكن العيب الأكبر لا شأن لآلية نزع السلاح به. فغياب الإرادة السياسية لتحقيق تقدم في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف بين مختلف الأطراف الفاعلة لا يزال هو الشاغل الرئيسي. والمشكلة في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة تتمثل في محاباتها لتلك الدول ذات النهج الأكثر صرامة، مما يمكنها بالتالي من منع الأغلبية الساحقة من الدول من المضي قدماً بشأن الأولويات الرئيسية. وهذا ينطبق بوضوح شديد على قضايا الأسلحة النووية، بل وعلى عدة مجالات هامة أخرى في جدول أعمالنا.

إن غياب الإرادة السياسية – بعد قرابة عقدين من الجمود – قد قوض مؤتمر نزع السلاح بشكل عميق يتعذر معه تصور إمكانية أن يستعيد ذلك المحفل أهميته السابقة في التفاوض بشأن معاهدات رئيسية لنزع السلاح. ويزيد الأمر سوءاً جراء عضويته المقيدة وما يترتب على ذلك من نقص في الشرعية الديمقراطية، وكذلك نظامه الداخلي الذي لا يمكن وصفه إلا بالمفارقة التاريخية في القرن الحادي والعشرين. ولئن شاركت النمسا في المناقشات غير الرسمية وبرنامج الأنشطة، فإننا لا نرى في ذلك بديلاً لوفاء مؤتمر نزع السلاح بولايته. وينبغي ألا نهيئ انطباعاً زائفاً بالنشاط أو بأن المؤتمر ينهض بولايته فعلاً.

كما أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تجد نفسها في مأزق مماثل. وكان لافتا لنا أن نرى أنه حتى التوصيات المخففة للغاية في الدورات السابقة – التي تعقد مرة كل ثلاث سنوات – لم يتسنى اعتمادها بتوافق الآراء. ونحن نرحب بأي اقتراحات للعودة بذلك المحفل إلى الأداء الفعال. ولكننا ندرك أنه في ظل الوضع الحالي، قد تكون تلك دعوة عقيمة شأنها شأن دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد برنامج عمل.

وفي ضوء التحديات التي أشرت إليها، فإن عمل الجمعية العامة يكتسي أهمية خاصة. وهي المحفل الأعلى في الأمم المتحدة الذي تمثل فيه جميع الدول، وتُسمع كل الأصوات. وفي الجمعية العامة، يمكننا أن نبين ما تراه الأغلبية الساحقة من الدول كأولويات، ويمكننا أن نتخذ قرارات للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح. ويمكن اتخاذ قرار من هذا القبيل في دورة هذا العام في شكل إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. والنمسا تأمل أن تستفيد الدول الأعضاء من تلك الفرصة لإنشاء هذه الهيئة، التي من شأنها أن تسمح لجميع الدول بالانخراط في قضايا نزع السلاح النووي بدون المسائل الإجرائية التي تحبط التقدم في المحافل الأخرى لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وندعو الدول كافة إلى تأييد مشروع القرار ذي الصلة (A/C.1/70/L.13/Rev.1) المقدم من المكسيك، وتشارك النمسا في تقديمه.

أخيراً، تود النمسا أن تسجل دعمها لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. والمعهد في وضع مالي صعب حالياً، ويفتقر إلى التمويل المؤكد. والنمسا تعتبر أن المعهد قدم على مدى عقود خدمات وإسهامات مهمة للمجتمع الدولي من خلال طائفة واسعة من البحوث المستقلة بشأن قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ونرى من الأهمية أن تتخذ اللجنة الأولى من الإجراءات ما يضمن استمرار الأداء الفعال للمعهد، والأهم من ذلك، كفالة استدامته المالية من أجل المستقبل.

السيد هيريث إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا تماماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذه الجلسة.

نحن نرى أن السبيل الأمثل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين يكون من خلال نهج متعدد الأطراف وجهود جماعية لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، يؤيد وفدي بقوة تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف التي تعمل في خدمة نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي اللجنة الأولى ولجنة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

وتود إسبانيا أن تؤكد مجدداً دعمها لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الدائمة الوحيدة للتفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ونؤيد جميع التدابير لتعزيز تنشيط أعماله. ونلاحظ مع القلق الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح، الأمر الذي ينبغي أن يدفعنا إلى تعزيز إرادتنا السياسية للتغلب على هذا الوضع واستئناف عملية التفاوض في أقرب وقت ممكن. وكما ذكر مراراً في هذه الهيئة، فإن المشاكل التي تؤثر على المؤتمر تتعلق بالإجراءات فضلاً عن الإرادة السياسية. وفيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، أود تسليط الضوء على أهمية قاعدة توافق الآراء باعتبارها المبدأ الأساسي الذي ينبغي أن يحكم النظام الداخلي في ميدان نزع السلاح. ومع ذلك، وحسبما يرى وفد بلدي الأمر، فإن توافق الآراء ممارسة جامعة وهي وليدة الحاجة إلى معالجة جميع شواغل الدول الأعضاء، على النقيض من أسلوب يستبعد أي إمكانية للنقاش، مما يقوض الولاية التفاوضية للمؤتمر.

ونرى أن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى مسألة تتيح للمؤتمر فرصة للمزيد من النضج السياسي والتقني، وتشكل الخطوة المنطقية التالية التي يتعين اتخاذها في العملية التفاوضية. إن العمل الممتاز للتحليل والمناقشة غير الرسمية الذي جرى خلال السنتين الماضيتين من جانب فريق الخبراء الحكوميين المكلفين بتقديم توصيات بشأن الجوانب الممكنة التي يمكن أن تسهم في معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ولكن ليس في التفاوض عليها، قد أعطانا عناصر جديدة للاعتبارات المحتملة بشأن معاهدة مقبلة من هذا القبيل. وفي الوقت ذاته، نرى أنه إذا كانت أي دولة ترغب في إثارة المصالح الأمنية المشروعة في هذا السياق، فبإمكانها أن تقوم بذلك دون تقويض تلك المصالح أثناء المفاوضات. وهناك وثائق معلومات أساسية مفيدة لهذا الغرض، مثل الوثيقة CD/1864– المقرر بشأن وضع برنامج عمل لدورة عام ٢٠٠٩– والوثيقة CD/1299، المعروفة أيضاً باسم ولاية شانون، لعام ١٩٩٥.

لقد عقد مؤتمر نزع السلاح هذا العام مناقشات جوهرية بشأن ما يسمى بتقويم الأحداث، الذي سيكون ضرورياً للحفاظ على سبيل التحرّك قدماً، فضلاً عن مواصلة الجهود المبذولة من خلال فريق عامل غير رسمي لوضع برنامج عمل. وتؤيد إسبانيا إثراء محتوى هذه المناقشات الموضوعية من أجل تيسير المفاوضات بشأن المعاهدة المقبلة، وفي الوقت عينه إدراج القضايا التقنية المحتملة الجديدة التي قد تكون ذات أهمية، مثل الشفافية والتحقق.

ونرى أنه ينبغي زيادة تبسيط أساليب عمل المؤتمر، من دون الإخلال بمبدأ توافق الآراء – الذي ينبغي أن يظل بمثابة الأساس الذي يقوم عليه الطابع الجامع لمفاوضات نزع السلاح. كما ندعو إلى بدء مناقشة بشأن إمكانية معقولة لتوسيع عضوية المؤتمر وإنشاء المشاركة الملائمة من جانب المجتمع المدني في المؤتمر.

ومن الضروري أيضاً أن تبدأ هيئة نزع السلاح بالخروج بنتائج ملموسة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للجنة أن تولي المزيد من الاهتمام لتبسيط المناقشات وجعلها أكثر تركيزاً وتحديداً

مع التركيز على المسائل ذات الأولوية المقدمة للمناقشة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتمثّل التقدم المحرز في وثائق العمل التي أعدتها الرئاسة، بحيث يمكن بناء العمل في الدورات اللاحقة على المداولات السابقة.

ومن الضروري أيضاً استعراض وتعزيز ديناميات عمل اللجنة الأولى. وينبغي أن يركز العمل على البحث عن حلول جريئة للمشاكل الراهنة، بدلاً من التركيز على تنقيح النصوص المتفق عليها.

وتؤكد إسبانيا من جديد التزامها بآلية نزع السلاح. ونحن غير راضين بالمرة عن هياكل وأساليب العمل الحالية، والتزامنا كبير بحيث أننا منفتحون على المناقشة والتفكير بشأن جميع المبادرات الرامية إلى استعراض وتعزيز تلك الآلية. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الوفود الموجودة هنا لتحقيق تلك الأهداف.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.